



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 23 شباط 2024

مقالات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي : الصين وعملية السيوف الحديدية: ازدواجية بكين تجاه الصراع بين إسرائيل وحماس

بقلم أوفير دايان

سلطت الحرب المستمرة بين إسرائيل وحماس الضوء مرة أخرى على الفجوات بين الأقوال والأفعال الصينية عندما يتعلق الأمر بإسرائيل والفلسطينيين. وفي خطابها، وقفت الصين إلى جانب الفلسطينيين؛ وفي الواقع، قدمت لهم مساعدات مالية أقل من العديد من البلدان الأخرى. خلال الأشهر القليلة الماضية، حاولت بكين القول بأن موقفها تجاه الحرب موضوعي، لكنها تبنت بكل إخلاص رواية الدول العربية. أعلنت الصين أنها تكافح معاداة السامية، لكن منصات وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرسمية والخطاب العام في البلاد غمرتها محتويات مثيرة للإشكالية للغاية. إن الازدواجية الصينية ليست من قبيل الصدفة؛ إنها استراتيجية محسوبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من تعامل بكين مع سياستها الخارجية. تحتفظ الصين بعلاقات معقدة مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، والتي تريد في إطارها الحفاظ على العلاقات التجارية مع إسرائيل باعتبارها بوابة أوروبا، ولكن في الوقت نفسه، تسعى الصين إلى ترسيخ نفسها كزعيم للدول النامية. العالم من خلال دعم الفلسطينيين علناً.

وعلى النقيض من الولايات المتحدة، التي دعمت إسرائيل باستمرار في حربها ضد حماس، فإن موقف الصين التي ترى نفسها المنافس الرئيس للقوة العظمى الغربية، كان غير متسق قولاً وفعلاً، فقد تدهورت العلاقات بين إسرائيل والصين. وكانت مضطربة منذ بدء الحرب. وقبل الحرب أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في حزيران\يونيو 2023 أنه يخطط لزيارة الصين. وبعد أيام قليلة، كشفت تصريحات مسربة من اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست أن نتياهو يعتقد أن الوجود الصيني في الشرق الأوسط إيجابي، لأنه يحتم استمرار الولايات المتحدة في وجودها في المنطقة. وأثارت تصريحات نتياهو انتقادات كبيرة وتم تفسيرها على أنها محاولة لإعادة ضبط المواقف الدبلوماسية الإسرائيلية بين القوتين العظميين المتنافستين. وجاء الإعلان عن زيارة نتياهو المقررة للصين بعد وقت قصير من زيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للصين واجتماعه بالرئيس شي جين بينغ.

خلال لقاء الزعيمين الفلسطيني والصيني الذي عقد قبل أقل من أربعة أشهر من 7 تشرين الأول/أكتوبر، قال الرئيس شي إن "الصين كانت من أوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين... وتدعم جهود فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة... وستواصل الصين تقديم المساعدة لفلسطين بكل ما في وسعها، ومساعدة فلسطين في تخفيف الصعوبات الإنسانية. وبعد اندلاع الحرب، أكدت الصين التزامها الصارم بمساعدة الفلسطينيين. على سبيل المثال، بعد أقل من أسبوع من 7 أكتوبر/تشرين الأول وقبل أن تبدأ إسرائيل عملياتها البرية في قطاع غزة، عقد مبعوث الصين الخاص إلى الشرق الأوسط تشاي جون اجتماعاً طارئاً مع ممثلي جامعة الدول العربية، وأكد مجدداً التزام الصين تجاه الفلسطينيين. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، زار تشاي جون المنطقة مرة أخرى ودعا إلى وقف إطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، في حين رفض ذكر منظمة حماس بالاسم، ولا حتى باعتبارها الطرف المسؤول.

لكن التصريحات شيء والأفعال شيء مختلف تمامًا. وعلى الرغم من أن خطاب الصين يتماشى إلى حد كبير مع الفلسطينيين، إلا أنه في الممارسة العملية، فإن "أفضل ما في قدرة الصين" كما وعد الرئيس شي لم يأت بأموال كثيرة. على سبيل المثال، قدمت الصين حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني مليوني دولار فقط في هيئة مساعدات إنسانية مجمعة للسلطة الفلسطينية والعديد من وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى مليوني دولار في هيئة مساعدات مادية تم تحويلها عبر مصر. وهي مبالغ زهيدة عندما نأخذ في الاعتبار الدعم المالي الذي يمكن أن تقدمه الصين؛ بل إنها منخفضة مقارنة بالمبالغ التي تبرعت بها الدول الأخرى. وخلال الفترة نفسها، تبرعت اليابان بمبلغ 7 ملايين دولار للأونروا ووعدت بمبلغ إضافي قدره 65 مليون دولار؛ وقدمت الولايات المتحدة، التي تتعاطف بشكل كامل مع إسرائيل، على عكس الصين، حوالي 100 مليون دولار عبر وكالات الأمم المتحدة.

على الرغم من أن الصين زعمت أنها "موضوعية" في الصراع الحالي، بما في ذلك في التعليقات العامة التي أدلى بها وزير الخارجية وانغ بي وفي محادثاته مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، فمن الناحية العملية، وضعت الصين نفسها بحزم شديد في موقف مناهض للصراع. - المعسكر الغربي. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول، تحدث وزير الخارجية مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، وأخبره أن "الصين تدعم الدول الإسلامية في تعزيز التضامن والتنسيق" بشأن الحرب. وقبل ذلك بيوم ذهب وانغ بي في محادثة هاتفية مع نظيره السعودي أبعد من ذلك قائلاً إن العمليات الإسرائيلية تجاوزت خط الدفاع عن النفس، ويجب أن تنهي عقابها الجماعي لشعب غزة. وكان هذا بالطبع حتى قبل بدء التوغل البري للجيش الإسرائيلي. ولم ينس الصينيون روسيا، وعندما التقى مبعوث بكين الخاص إلى الشرق الأوسط في قطر مع نظيره الروسي أعلن أن البلدين يتقاسمان الموقف نفسه بشأن إسرائيل والحرب. وبعد أسبوعين، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إن موقف بكين مماثل لموقف معظم الدول الإسلامية والإفريقية، وهو تصريح كرره وزير الخارجية لاحقاً عندما التقى نظيره الإيراني.

تثير مثل هذه التعليقات شكوكاً كبيرة حول مدى موضوعية الصين الحقيقية بشأن الحرب، كما طالبت بكين "الدول الكبيرة الأخرى" المشاركة في الصراع. علاوة على ذلك، دعت الصين خلال الحرب نفسها- ولو تحت ستار الموضوعية - مرات عديدة "جميع الأطراف" إلى خفض التوتر ومستوى العنف، وأضافت "خاصة إسرائيل".

ويتجلى افتقار الصين إلى الموضوعية وانغماسها الكامل في الكتلة المناهضة للغرب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي تتمتع الصين بعضويته الدائمة. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن تبدأ إسرائيل عملياتها البرية في قطاع غزة، صوتت الصين لصالح وقف إطلاق النار - وهو التصويت الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة في نهاية المطاف. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، عارضت الصين وروسيا تمرير القرار الأميريكي الذي تضمن إشارة إلى حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأدان حماس، ودعا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن كل الإسرائيليين المحتجزين في غزة. وعلى الرغم من أن عشرة أعضاء في مجلس الأمن - المملكة المتحدة، وسويسرا، ومالطا، واليابان، وغانا، والغابون، وفرنسا، والإكوادور، وألبانيا، والولايات المتحدة - صوتوا لصالح القرار، إلا أن الصين استخدمت حق النقض ضده لأنه لم يدعو إلى مجلس الأمن. ووقف إطلاق النار الفوري. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، بالإضافة إلى التصويت على وقف إطلاق النار، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلسة طارئة ركزت على أوضاع النساء والأطفال في الحرب. طلب جلعاد إردان، مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة، السماح لروث هالبرين كداري - النائبة السابقة لرئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة - بإحاطة الجلسة حول العنف الجنسي الذي ارتكبه إرهابيو حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول. ورفضت الصين التي تتولى حاليًا رئاسة مجلس الأمن الدورية الطلب. في الواقع، منذ الأيام الأولى للحرب، كشفت الصين عن وجهة نظرها بأن الصراع يمثل فرصة أخرى لكسب نقاط في المنافسة المستمرة مع الولايات المتحدة، واتهمت واشنطن بتصعيد الحرب بطريقة قد تؤدي إلى تفاقم الصراع. إلى كارثة إنسانية. كما اتهمت الصين الدول الغربية بالنفاق لأنها تتحدث كثيرًا عن حقوق الإنسان ولكنها تتجاهل هذه القضية عندما يتعلق الأمر بالحرب بين إسرائيل وحماس.

كما هو الحال في البلدان الأخرى، كان هناك ارتفاع طفيف في الحوادث المعادية للسامية في الصين منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، كما كشف تعامل السلطات مع هذه الظاهرة عن فجوة ملحوظة بين الأقوال والأفعال. عندما سأل مراسل من بلومبرج المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية عن "موجة التعليقات المعادية للسامية التي تجتاح وسائل التواصل الاجتماعي الصينية" قيل له أن "القوانين الصينية تحظر بشكل لا لبس فيه نشر معلومات عن التطرف والكراهية العرقية والتمييز والعنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي". وعلى الرغم من أن سؤال مراسل بلومبرج لا علاقة له بالحرب في غزة أو بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل عام، إلا أن المتحدث بدأ رده بالإشارة إليه، قائلاً إن الصين "تدعو إلى إنهاء القتال في أقرب وقت ممكن". وحماية المدنيين، وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وتحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل على أساس حل الدولتين. على الرغم من رد المتحدث باسم وزارة الخارجية القاطع، فإن معاداة السامية منتشرة على TikTok، منصة التواصل الاجتماعي الشهيرة المملوكة لشركة ByteDance الصينية.

بالإضافة إلى تزايد شعبية "رسالة إلى أميركا" على الإنترنت، التي كتبها الإرهابي الكبير أسامة بن لادن، وادعاءات منشئي المحتوى الإسرائيليين بأن منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي تم حذفها بشكل غير عادل، زعمت صحيفة وول ستريت جورنال أن هناك تحيز واضح في محتوى وسائل التواصل الاجتماعي. وكجزء من تحقيقها، فتحت الصحيفة سلسلة من الحسابات الوهمية على تيك توك، وفي غضون ساعات قليلة فقط، تم دفع المحتوى المتعلق بالحرب في قطاع غزة - وكانت الغالبية العظمى منه مناهضة لإسرائيل. أدى هذا التحيز أيضًا إلى قيام باراك هيرسكويتز، وهو مسؤول كبير في TikTok في إسرائيل مسؤول عن العلاقات الحكومية ومستشار سابق لرئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت، إلى الاستقالة من منصبه بعد

أن حذر إدارة الشركة من نهجها المتحيز تجاه المحتوى العنيف المناهض لإسرائيل. ووفقاً لتقرير صادر عن رابطة مكافحة التشهير ADL فإن خوارزمية TikTok لا تقوم بتصفية أو حظر المحتوى المعادي للسامية المضمن في الصورة ، وتسمح للمستخدمين بنشر علامات التصنيف المحددة التي تؤدي إلى محتوى معاد للسامية والبحث عنها. على الرغم من أن ByteDance هي شركة خاصة، فمن الأمن الافتراض أنه إذا أرادت الصين منع المحتوى المعادي للسامية والمعادي لإسرائيل والعنيف من الانتشار عبر المنصة لكانت قد فعلت ذلك. خلال الفترة نفسها، استضافت إحدى محطات الإذاعة الحكومية في الصين مناقشة تفيد بأن اليهود يسيطرون على قدر غير متناسب من الثروة الأمريكية، وقران أستاذ من إحدى الجامعات العامة الهجمات الإسرائيلية بأعمال العدوان التي ارتكبتها النازيون، واثنتان من أكبر شركات التجارة عبر الإنترنت في العالم. - بايدو وعلي بابا - وكلاهما تحت إشراف الحكومة الصينية، أزالا إسرائيل مؤقتاً من خرائطهما.

في مقابلة أجريت خلال جائحة فيروس كورونا في عام 2022، قال السفير الصيني لدى إسرائيل كاي رون، إن "الشعبين الصيني والإسرائيلي يساعدان بعضهما البعض وسط الأوقات الصعبة، مما يدل بوضوح على أن "الصديق في وقت الحاجة هو صديق". ومضى يقول إنه من خلال اغتنام الفرص الجديدة فإن الصين وإسرائيل سوف تكتبان فصلاً جديداً من الروعة الأعظم في العلاقات الثنائية. ولكن نظراً لسلوك الصين فيما يتصل بالصراع بين إسرائيل وحماس في حرب السيوف الحديدية، فيبدو أن المسؤولين الصينيين لا ينظرون إلى إسرائيل باعتبارها "صديقاً وقت الحاجة"، على الرغم من المدايح العشوائية التي ترتكها حماس ضد الإسرائيليين والحرب الدموية التي تخوضها. علاوة على ذلك، كانت تعليقات السفير كاي سابقة لأوانها؛ ففي نهاية المطاف، دعمت الصين تقليدياً القضية الفلسطينية وتعتبر إسرائيل جزءاً من الغرب، وبالتالي بوابة إلى أوروبا ودولة تستحق الإدانة - وكل ذلك كجزء من صراعها المستمر ضد الولايات المتحدة.

* * *

جيروزاليم بوست: بحثاً عن الحنكة السياسية والحشد نحو رؤية موحدة - رأي

بقلم رينيه جارفينكل

تقف إسرائيل على مفترق طرق، وتواجه تحديات سياسية وعسكرية وأخلاقية. إن جوهر الحنكة السياسية لا يقل أهمية عن أي وقت مضى في التعامل مع تعقيداتنا الحديثة. وتتردد أصداء حكمة موسى بن ميمون عبر التاريخ، حيث يتأسف على فقدان الحنكة السياسية كسبب لتدمير المعبد. وقد شارك في هذا الشعور ديفيد بن غوريون، الأب المؤسس لإسرائيل، الذي كان يعتقد أن ندرة رجال الدولة أدت إلى العديد من الكوارث التاريخية للشعب اليهودي.

يسلط شمعون بيريز، في سيرته الذاتية عن بن غوريون (بن غوريون: حياة سياسية)، الضوء على هذا الاهتمام، مشدداً على التقاليد النبوية الغنية لأمتنا مع الغياب الملحوظ للحالمين السياسيين. وكثيراً ما قال بن غوريون: "نحن أمة، لدينا ثروة من الأنبياء ولكننا نفتقر إلى رجال الدولة".

واليوم، يجتمع شعب إسرائيل مجدداً لدعم الحنكة السياسية، وحشد الناخبين نحو رؤية موحدة. إن رجل الدولة الحقيقي

الذي يتميز بنزاهة لا تتزعزع ورؤية تطلعية، يصوغ سردًا واسعًا بما يكفي ليتردد صداها مع مجموعة متنوعة من السكان، حيث يجد كل منهم مقياسًا لقيمه وتطلعاته في الداخل.

إن مفهوم الرؤية "الفوقية" كما يطلق عليه علماء النفس كان تاريخيًا بمثابة قوة موحدة، سواء كان ذلك حول هوية جماعية أو طموح مشترك. بالنسبة لبن غوريون كان إنشاء دولة يهودية وإن منقوصة بمثابة تجسيد لهذه الرؤية.

يرز ناتان شارانسكي كنموذج للحنكة السياسية، حيث يناصر المبادئ المتشابكة للهوية وحقوق الإنسان العالمية. وتؤكد رحلته من الرفض السوفييتي إلى شخصية بارزة في السياسة الإسرائيلية والمجتمع المدني التزامه مدى الحياة بهذه القيم التأسيسية.

تقف إسرائيل اليوم على مفترق طرق، وتواجه تحديات متعددة الأوجه، سياسية وعسكرية وأخلاقية عميقة. إن جوهر الحنكة السياسية، الذي يركز على بوصلة أخلاقية قوية، يصبح حاسمًا ونحن نتعامل مع هذه التعقيدات. قد لا يكون الطريق أمامنا مثاليًا، لكن الشفافية واتخاذ القرارات المستنيرة يمكن أن يعززا الإجماع الشعبي، ويعززا صمودنا الوطني وتفانينا في القيم الديمقراطية واليهودية.

الوحدة في أوقات الأزمات

إن الوحدة التي أظهرها المجتمع المدني الإسرائيلي، وخاصة عقب مأساة 7 أكتوبر، تؤكد قدرتنا المتأصلة على الدعم والتعاون المتبادل. إن روح التعاون هذه، التي تنبثق عضويًا من المستوى الشعبي، تجسد الجوهر الحقيقي للوئام الاجتماعي والوحدة، أو "أشدوت"، الذي يظل أساس مجتمعنا. ومع ذلك، فإن الائتلاف السياسي الحاكم الحالي لا يزال يناضل من أجل تحقيق "الأشدوت" - وهي وحدة سياسية متجذرة في رغبة الشعب في الاحتشاد خلف زعيم يثقون به. ولا يمكن فرض مثل هذه الوحدة، التي تولد من الاحترام والثقة في القيادة؛ ويجب تنميتها من خلال الحنكة السياسية الحقيقية. إن علامة رجل الدولة الحقيقي هي القدرة على إلهام الشعور بالترابط بين الناس، وتعزيز الالتزام الجماعي بمستقبل مفعم بالأمل وشامل.

تتمحور الحنكة السياسية في جوهرها حول إلهام الإحساس الجماعي بالهدف والتواصل، وتعزيز الروابط بين الأفراد نحو مستقبل متفائل مشترك. يتعلق الأمر بإحياء الفن المفقود المتمثل في توجيه الأمة، ليس فقط من خلال ممارسة القوة ولكن من خلال القوة الأخلاقية للرؤية والشخصية. وفي هذه الأوقات المضطربة، فإن البحث عن مثل هذه القيادة ليس أمرًا مرغوبًا فيه فحسب، بل إنه ضروري لمستقبل إسرائيل.

* * *

جيروزاليم بوست: في مواجهة تصاعد معاداة السامية، والحاجة الملحة لاحتضان اليهود غير المنتسبين - رأي

علاقة متغيرة: تغير الأجيال يؤثر سلبيًا على دعم إسرائيل في أمريكا - رأي

بقلم دوجلاس بلومفيلد

يخبرنا سفر الخروج أنه قام في مصر فرعون لم يكن يعرف يوسف. ولم يكن الحاكم الجديد على علم بمساهمات يوسف والعبرانيين للأمة. وبعد مرور ثلاثة آلاف عام، انقضى الجيل الذي شهد أهوال المحرقة والحرب العالمية الثانية؛ بالنسبة لأبنائهم، أصبح كفاح إسرائيل من أجل البقاء والصهيونية دينهم الجديد، وقضية الكثيرين. واليوم، بلغ أحفاد الناجين من المحرقة سن الرشد وأصبحوا ينظرون إلى إسرائيل باعتبارها إسرائيل ذات عضلات ومسلحة نووياً يقودها متطرفون قوميون وثيوقراطيون. والروابط العاطفية بين الأجيال تتفكك.

لقد حجب دخان حملة القصف الضخمة التي اتهمت فيها وزارة الصحة التابعة لحماس إسرائيل بقتل عشرات الآلاف، بما في ذلك مدنيون فلسطينيون أبرياء. واندلعت داخل إسرائيل انقسامات عميقة حول أولويات الحرب في البلاد: إعادة المحتجزين إلى الوطن أو تدمير حماس.

أهداف متضاربة

وتقود البلاد الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخها، حكومة تركز أكثر على الحرب والعقاب من الاهتمامات الإنسانية والإنقاذ. البعض في الحكومة يريد إعادة احتلال غزة وطرده سكانها. يبدو أن الكثيرين ينظرون إلى هذا على أنه حرب انتقامية. وهم الذين يقولون إن الهتاف الفلسطيني "من النهر إلى البحر" هو إبادة جماعية، على الرغم من أنهم يرددون هذا الشعور - ولكن بأفكار مختلفة حول من يبقى ومن يذهب.

لم تشهد العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل مثل هذه التوترات منذ حرب سيناء عام 1956 والاشتباكات بين إدارة جورج بوش الأب ورئيس الوزراء إسحاق شامير عام 1991، عندما لم يكن الزعيمان يتحدثان مع بعضهما البعض. وكان ينظر إلى شامير على أنه قد فشل في إدارته لعلاقة بلاده مع أكبر حلفائها، وقد طرده الناخبون الإسرائيليون من الفرصة التالية التي سنحت لهم. تظهر استطلاعات الرأي أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد يواجه المصير نفسه بسبب فشل القيادة الذي يشعر الكثيرون بأنه أدى إلى 7 أكتوبر. وليس سراً أن الرئيس جو بايدن فقد الثقة في نتنياهو. لم يكن لديه الكثير ليبدأ به، وذات مرة كتب على إحدى الصور: "أنا لا أتفق مع أي شيء تقوله".

أحباط بايدين المتزايد

يتمتع بايدين الذي يطلق على نفسه اسم الصهيوني بسجل يزيد عن 40 عامًا باعتباره مؤيداً قوياً لإسرائيل وكان يعرف نتنياهو معظم ذلك الوقت. وقال النائب جيم كليبورن، وهو زعيم ديمقراطي بارز في مجلس النواب وأحد المقربين من بايدين، هذا الأسبوع بعد اجتماع في المكتب البيضاوي إن "قيادة نتنياهو لم تكن جيدة لإسرائيل" وأشار إلى أن الرئيس يشعر بنفس الشيء. لقد أصبح بايدين محبطاً بشكل متزايد إزاء طريقة تعامل نتنياهو مع الحرب، وعدم استجابته للأزمة الإنسانية في غزة، وافتقاره إلى الصدق، ورفضه معالجة قضايا "اليوم التالي". ويقال إنه يشعر بأن نتنياهو قد وضع بقاءه السياسي قبل المصلحة الوطنية في اتباع استراتيجية تركز أكثر على احتفاظه بمنصبه وسلطته بدلاً من تلبية المطالب العامة بإعادة الرهائن.

في السر، ورد أن الرئيس وصف نتنياهو بـ "الحفرة" و"الرجل السيئ". ويدفع بايدن ثمنًا سياسيًا. ربما يكون باهظًا في هذا العام الرئاسي كونه الصديق الأقوى لإسرائيل. وأصبح حزبه الديمقراطي الذي كان في يوم من الأيام الدعامة الأساسية لدعم الدولة اليهودية منقسمًا بشدة حول هذا الموضوع.

وكتب جوناثان مارتن من صحيفة بوليتيكو أن ائتلاف الديمقراطيين ربما "يتفكك بسبب الهجوم الإسرائيلي على غزة. ويتعرض بايدن للكثير من الضغوط غير المريحة من الديمقراطيين الأصدقاء في الكونجرس، بما في ذلك العديد من المؤيدين المخلصين لإسرائيل الذين أصبحوا ينتقدون بشدة حكومتها اليمينية المتطرفة. وقال مارتن إن أحد هؤلاء المشرعين الديمقراطيين قال له: "بيبي سام بين العديد من الناخبين الديمقراطيين ويجب على بايدن أن ينأى بنفسه عنه - بالأمس". وكانت إحدى العواقب هي الضرر الذي لحق بأفاق بايدن السياسية وهو يواجه معركة صعبة لإعادة انتخابه. ولا يوجد مكان أكثر أهمية من ولاية ميشيغان التي تمثل ساحة معركة، حيث يوجد بها عدد كبير من السكان العرب والمسلمين. كما أنه يواجه معارضة بين الناخبين السود والشباب الذين يميلون في كثير من الأحيان إلى التعاطف مع الفلسطينيين "المستضعفين".

مكانة إسرائيل الجديدة على الساحة العالمية

وبعد أن أصبح داود، أصبحت إسرائيل جالوت في القرن الحادي والعشرين. ومؤخرًا، كتب خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين مقالاً افتتاحياً في صحيفة واشنطن بوست يطالبون فيه الإدارة "بالتحرك فوراً لمعالجة الكارثة الإنسانية". وقالوا إن استراتيجية الحرب التي ينتهجها نتنياهو كان لها "تأثير هائل وغير مقبول على المدنيين الفلسطينيين". وقد دعا أكثر من عشرة من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين التقدميين إلى فرض شروط على المساعدات المقدمة لإسرائيل. واتهم أحد أكثر هؤلاء صراحة، السيناتور كريس فان هولين (ديمقراطي من ولاية ميريلاند)، إسرائيل بارتكاب "جريمة حرب نموذجية" من خلال منع المساعدات الإنسانية لغزة. وردت الحكومة الإسرائيلية بأن الجهة الوحيدة التي تمنع توزيع الغذاء هي حماس.

أصبح فان هولين الذي تضم ولايته الزرقاء الصلبة عددًا كبيرًا من السكان اليهود منتقدًا رئيسيًا لإسرائيل في مجلس الشيوخ. ويوافق على أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وتدمير التهديد العسكري الذي تشكله حماس، لكنه ينتقد تأثير ذلك على المدنيين في غزة. وسيصبح كبير أعضاء مجلس الشيوخ في الولاية العام المقبل مع تقاعد رئيس العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بن كاردين، الذي تسبق قيادته للجالية اليهودية خدمته في الكونغرس.

المنافس الرئيس للمقعد هو النائب ديفيد ترون الذي يشغل فترتين ترون ليس يهوديًا، لكنه تبرع في أيام ما قبل الكونغرس بأكثر من 100 ألف دولار لمنظمة AIPAC وفقًا لما ذكره موقع جويش إنسايدر. وأصبح من أشد منتقدي العملية الإسرائيلية في غزة ودعا إلى وقف إطلاق النار. نتنياهو "عليه أن يرحل. قال: "إنه ترامب الخاص بهم".

أما لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية التي كان من الممكن الاعتماد عليها ذات يوم لحشد القوات بمهارة الحزبين، فيُنظر إليها الآن على أنها حزبية ويمينية (ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى استهدافها للمنتقدين التقدميين للسياسة الإسرائيلية).

لقد رفضت ذات مرة "تقييم أو تأييد" المرشحين، لكنها اليوم تؤيد وتنفق الملايين لهزيمة التقدميين اليساريين إلى حد كبير الذين لا يشاركونها وجهات نظرها المؤيدة لليكود. حتى أنها استهدفت عضوًا يهوديًا في الكونغرس من عائلة من القادة المؤيدين لإسرائيل لأنه لم يلتزم بخط أيباك وتنتياهو.

ويواجه بايدن ونائبة الرئيس كامالا هاريس وغيرهم من كبار مسؤولي الإدارة مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين ومعادية لإسرائيل أينما ذهبوا. وخيم المتظاهرون خارج منزل وزير الخارجية أنتوني بلينكن، مطالبين بوقف إطلاق النار، وبحسب ما ورد قاموا بمضايقة عائلته حتى أثناء رحلاته المكوكية حول الشرق الأوسط بحثًا عن حل.

إن عداء تنتياهو تجاه أي نقاش حول "اليوم التالي" والسلام مع الفلسطينيين، ولامبالاته الظاهرة بالأزمة الإنسانية، ووضع قتل حماس قبل إنقاذ الرهائن، قد يساعد في ترسيخ قاعدته اليمينية المتطرفة ومساعدته على الاحتفاظ بمنصبه - في الوقت الحالي.. لكنها تدق إسفيناً عميقاً بين إسرائيل وحلفائها الأكثر أهمية في البيت الأبيض، وفي الكونغرس، وفي المجتمع اليهودي. والسؤال المحير ليس كيفية إصلاح العلاقة في مرحلة ما بعد تنتياهو، بل هو ما إذا كان إصلاحها ممكناً.

* * *

جيروزاليم بوست : نتطلع إلى الانتخابات المحلية وتوازن القوى الذي تشتد الحاجة إليه - الرأي

بقلم أرييل فينكلستين

لقد أثبتت السلطات المحلية في إسرائيل أنها تمثل الثقل الموازن الوحيد الممكن للسلطات المفرطة التي تتمتع بها الحكومة المركزية - وهي توازن القوى الذي تشتد الحاجة إليه. والانتخابات المحلية المقرر إجراؤها الأسبوع المقبل في إسرائيل - والتي ستجري في وقت الحرب - تجعل العديد من الإسرائيليين يتساءلون، ربما بصوت أعلى من المعتاد: هل من المهم فعلاً التصويت في هذه الانتخابات؟ الإجابة على هذا السؤال هي نعم مدوية - ولكي نفهم السبب، يتعين علينا أولاً أن ننظر في نظام الحكم المحلي الإسرائيلي وكيف يتناسب مع الحكم الإسرائيلي بشكل عام.

النظام السياسي المركزي في إسرائيل

وعلى النقيض من العديد من الديمقراطيات الأخرى، التي تتمتع بتوازن القوى بين الحكومات المركزية والمحلية، تعد إسرائيل واحدة من أكثر الدول مركزية في العالم الديمقراطي. في مؤشر السلطة المحلية الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي، والذي يركز على درجة الحكم الذاتي المحلي في مجموعة واسعة من الأمور، تحتل إسرائيل المرتبة الأخيرة بين جميع دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (اعتبارًا من عام 2020). وبالمثل، في مؤشر وضعه باحثون في البنك الدولي لفحص درجة اللامركزية في السلطات المحلية، احتلت إسرائيل المرتبة الأخيرة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفي المرتبة 94 من بين 182 دولة في العالم).

تتجلى مركزية السلطة في إسرائيل بطرق عديدة. فبدأت ذي بدء، فإن نسبة ميزانيات السلطات المحلية في إسرائيل من إجمالي ميزانية الحكومة منخفضة للغاية مقارنة ببقية العالم. ويعكس هذا ضعف قوة الحكومة المحلية في مجالات السياسة الخاصة بالمجتمع، مثل التعليم والنقل العام.

إلى جانب ذلك، هناك نطاق واسع من المبادئ التوجيهية والإجراءات التنظيمية المفروضة على السلطات المحلية من قبل الكنيست والحكومة، والتي يتطلب الكثير منها الإشراف الدقيق على عمل السلطات. ولا يمكن تنفيذ القرارات التي تقع في صميم صلاحيات السلطات المحلية إلا بموافقة وزارة الداخلية. وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع ما يعتبر مقبولاً في بلدان أخرى، حيث لا تتم مثل هذه الرقابة إلا بعد دخول القرارات حيز التنفيذ.

وتستند هذه المركزية إلى فكرة أساسية - وهي فكرة شاذة على المستوى الدولي - مفادها أن الحكومة المحلية هي الذراع التنفيذي للحكومة المركزية وليست هيئة مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي. ووصف المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، يوسي شيلي، فكرته عن التسلسل الهرمي قائلاً: "إن رؤساء البلديات هم جنود المشاة للحكومة المركزية". وشبههم بقيادة الكتائب التابعين للواء وقادة كبار.

دور الحكم المحلي بعد 7 أكتوبر

وهذا المنظور لا يتوافق مع المشاعر العامة في إسرائيل. فقد وجد استطلاع أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي، بعد شهرين من بدء الحرب، أن 40% من الإسرائيليين يعتقدون أنه منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، تفوق أداء السلطات المحلية على الحكومة المركزية؛ 23% يعتقدون أن المستويين متساويان تقريباً؛ ويعتقد 8% فقط أن أداء الحكومة المركزية أفضل. وعليه فإن 60% يؤيدون فكرة نقل صلاحيات كثيرة من الوزارات الحكومية إلى السلطات المحلية بعد انتهاء الحرب. 13% فقط لا يوافقون على ذلك. في ضوء السلطات المحلية الضعيفة نسبياً في إسرائيل، ربما يتساءل الإسرائيليون عن سبب أهمية التصويت في الانتخابات المحلية - ربما ينبغي على الإسرائيليين أن يهتموا بالحكومة المحلية فقط عندما يتم تعزيز مكانتهم؟ هذه هي الطريقة الخاطئة للنظر إلى الأمر - على وجه التحديد بسبب البنية المركزية لنظام الحكم في إسرائيل، لا يمكن أن يكون أكثر أهمية أن يتم سماع أصوات الإسرائيليين على المستوى المحلي.

في حين أن معظم الديمقراطيات الأخرى لديها مستويات حكم متوسطة بين الحكومة الوطنية والمحلية، مثل الولايات أو المقاطعات، فإن إسرائيل لديها حكومة محلية فقط. وهذا يعني أنها الذراع الحكومي الوحيد، غير الكنيست، الذي تستمد سلطته وشرعيته من الشعب؛ إنهم الهيئة الأخرى الوحيدة المسؤولة بشكل مباشر أمام الجمهور.

علاوة على ذلك، حتى بدون إطار قانوني رسمي لحكومة محلية أقوى، فإننا نراها تصبح مستقلة بشكل متزايد. في حين أن معظم رؤساء البلديات في الماضي حددوا بقوة الأحزاب السياسية الوطنية وترشحوا على قوائمها، فقد شهدت العقود الأخيرة عملية تدريجية لإبعاد التماهي المحلي مع الأحزاب الوطنية. وتتخلص إحدى النتائج في تعزيز مكانة رؤساء البلديات أنفسهم، بدلاً من العمل كرموز تركز على أجندة وطنية. وفي واقع "ما بعد الحزب" هذا، يرى هؤلاء القادة أنفسهم أقل التزاماً بالسياسة الوطنية وأكثر التزاماً بالاحتياجات المحلية.

التوازن الذي تشتد الحاجة إليه

وحق على المستوى العملي، أثبتت السلطات المحلية أنها تمثل الثقل الموازن الوحيد الممكن للسلطات المفرطة التي تتمتع بها الحكومة المركزية. وقد رأينا أمثلة كثيرة على ذلك في العام الماضي، مثل حملة اتحاد الجماعات المحلية ضد العديد من الإجراءات الحكومية، أبرزها إضراب عام 2023 ضد مبادرة من شأنها إعادة توزيع الضرائب العقارية. وشهدنا أيضاً مشاركة العديد من رؤساء البلديات ورؤساء المجالس في الاحتجاجات ضد الإصلاح القضائي.

لقد تعامل الخطاب العام والسياسي في السنوات الأخيرة باستمرار مع الادعاءات القائلة بضرورة إعادة تشكيل العلاقات والتوازن بين فروع الحكومة في إسرائيل وإنهاء تركيز الكثير من السلطة في يد أحدها. ومن المثير للدهشة أن المناقشة تتناول حصرياً الفروع الثلاثة للحكومة الوطنية. السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وتتجاهل وضع الحكومة المحلية باعتبارها فرعاً رابعاً.

وستكون إحدى المهام المهمة للحكومة المستقبلية هي إعادة تحديد وضع الحكومة المحلية بحيث يمكنها العمل كهيئة مستقلة ومستقلة، والاستفادة من مزاياها الهيكلية لتقديم خدمات عامة سريعة وفعالة. وفي غضون ذلك، من الأهمية بمكان أن يستمر عامة الناس في إظهار الثقة في الحكومة المحلية، وإظهار أن المجتمعات المحلية تدعمها، وإبلاغ القادة الوطنيين بالحمية الديمقراطية للسماح للقادة المحليين بتمثيل المجتمعات المحلية في القضايا الفريدة التي تؤثر على حياتهم. علاوة على ذلك، فهي فرصة للإسرائيليين لإسماع أصواتهم والظهور في إحدى الهيئات القليلة التي توفر بعض التوازن للحكومة الوطنية. وهذا الأسبوع هو الفرصة المثالية للقيام بذلك.

* * *

24NEWS: مفاوضات حماس في مصر وقمة دولية في باريس: تطورات جديدة في الجهود لإنهاء الحرب في قطاع غزة

اعلنت حركة حماس أنّ الوَفْدَ بقيادة رئيس المكتب السياسي للحركة، قد أنهى زيارته لمصر لإجراء مُحادثات حول إنهاء الحرب في قطاع غزة. ووفقاً لبيان صادر عن حركة حماس، فقد عُقدت "عدة لقاءات مع رئيس المخابرات المصرية عباس كامل ومساعديه، حيث تمّت مناقشة الأوضاع في قطاع غزة ووقف العدوان، إضافة إلى عودة النازحين إلى أماكن تواجدهم وتوفير الإقامة والمساعدة في شمال قطاع غزة". وبحسب البيان الصادر عن حركة حماس، فقد تناول الطرفان قضية تبادل الأسرى، والتخطيط لاحتلال المسجد الأقصى. ومن المتوقع عقد قمة في باريس اليوم، بمشاركة عباس كامل ورئيس وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز، ورئيس الوزراء القطري محمد ال ثاني، والوفد الإسرائيلي برئاسة رئيس الموساد ديفيد بارنياع، إضافة إلى رئيس الشاباك رونان بار.

في خطوة جديدة نحو إيجاد حل لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، ستستضيف باريس الجمعة المقبل قمة رفيعة المستوى للمرة الثانية، بهدف التوصل إلى اتفاق يتعلق بالاحتجزين. وأفادت "القناة 12" الإسرائيلية بأن القمة ستشهد حضور رئيس

الموساد ديفيد بارنيا، ورئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس المخابرات المصرية عباس كامل، ورئيس وكالة المخابرات المركزية بيل بيرنز، تماماً كما حدث في القمة الأولى التي عُقدت في باريس نهاية الشهر الماضي.

وأشارت القناة إلى أن إسرائيل ما زالت تنتظر تحقيق تقدم في المحادثات الجارية بين مصر وحماس في القاهرة قبل تأكيد حضورها، فيما أكد عضو مجلس وزراء الحرب الإسرائيلي بيني غانتس وجود "علامات على التقدم" في قضية المحتجزين.

أفادت هيئة البث الإسرائيلية بأن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قدم للمجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت) وثيقة مبادئ تتعلق بسياسة اليوم التالي لحرب غزة. وتشمل خطة اليوم التالي الإسرائيلية: خطة لنزع التطرف من المؤسسات الدينية والتربوية بمساعدة دول عربية لها باع في نزع التطرف على أرضها، وتتضمن احتفاظ إسرائيل بحرية العمل في كامل قطاع غزة دون حد زمني، كما تتضمن أيضا إقامة منطقة أمنية في القطاع متاخمة للبلدات الإسرائيلية. وتنص كذلك على إبقاء إسرائيل على الإغلاق الجنوبي على الحدود بين غزة ومصر، كما تشمل أيضا على بند إغلاق وكالة الأونروا وأن تحل محلها وكالات إغاثة دولية أخرى.

* * *

i24NEWS: تطورات صفقة الرهائن: التفاصيل والتحديات المستقبلية في المناقشات بين إسرائيل وحماس

أفاد مصدر سياسي لـ"إسرائيل اليوم" أنه يتوجب على الممثلين الإسرائيليين أن يتلقوا رسالة من قطر تفيد بأن حركة حماس الإرهابية مستعدة لخفض مطالبها، لكي يشاركوا في الاجتماع المقبل بشأن صفقة الرهائن. وبالرغم من عدم اتخاذ رئيس الوزراء نتنياهو قرارًا بعد بخصوص مشاركة الممثلين الإسرائيليين في اللقاء المتوقع قريبًا، إلا أن ذلك سيعتمد على التنازلات المحتملة من جانب حماس في إطار الصفقة.

تم تحديد صيغة الاقتراح المقترح للمناقشة على أساس الخطوط التي وضعت في باريس. تتمثل هذه الخطوط في صفقة تنقسم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تتعلق بتبادل المواطنين الإنسانيين، الثانية تتعلق بتبادل الأسرى، والمرحلة الأخيرة تتعلق بإطلاق سراح الجثث. بموجب هذا الاقتراح، يُقدم إسرائيل يوم راحة لكل مخطوف، تقدر مدته بحوالي شهر ونصف، وذلك كجزء من التفاوض والتبادل المحتمل بين الأطراف.

وفي ضوء التفاؤل الذي عبر عنه وزير الأمن بيني غانتس، رئيس معسكر الدولة، في تصريحاته ليلة الأربعاء الماضي، يشير مصدر في الحكومة إلى أن نتنياهو وغانتس يعملان على وضع الإطار الأمني لصيغة الصفقة، بما في ذلك الاتفاقات المحتملة وحجم التنازلات المحتملة من جانب إسرائيل. بالنظر إلى أن حماس لم تقدم بعد إشارة واضحة بشأن رغبتها في المشاركة في صفقة على النحو الذي تم التوصل إليه في باريس، فمن المتوقع أن تضطر إلى اتخاذ قرار سريع بين مواصلة التفاوض والوقف المؤقت لإطلاق النار أو مواجهة تصعيد الأوضاع.

تجدر الإشارة إلى أن نشاط الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة يعكس استعداده لتنفيذ عملية في رفح، وقد بادرت إسرائيل بإرسال رسائل إلى مصر وقطر والولايات المتحدة تبلغهم بأن الاستعدادات لهذه العملية قد اكتملت، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق في الأسابيع المقبلة، فإنها ستبدأ عملياتها.

وفقًا لتصريح مسؤول إسرائيلي، سيطلب من مجلس الوزراء اتخاذ قرار بشأن عدة خطط للعمل في رفح، وسيتم النظر في الجدول الزمني وموقع بدء العمل، سواء في وسط رفح أو جنوبه. يشير المسؤول أيضًا إلى أن العملية لهزيمة حماس في رفح لم تنته بعد، وسيتم تأجيل أي محادثات أو تفاوض مرتبطة بها لمدة شهر ونصف على الأقل. ويعترف المسؤول بأنه خلال هذه الفترة، سيتم تأجيل أي إجراء محتمل للتعامل مع الوضع في رفح، خاصة عندما يبدأ السكان بالتنقل من الجنوب إلى الشمال عبر خان يونس.

* * *

24NEWS: بن غفير يتفقد موقع الهجوم قرب معاليه أدوميم: "الفلسطينيون شعب مخترع"

"لا يوجد هناك شعب فلسطيني، حسنا؟ إنه شعب مخترع وقيل لي إن فرض تقييدات على دخول الأقصى سيشتعل المنطقة. ولكنهم لا يحتاجون إلى الأعذار حتى يشعلوا المنطقة. إنهم يكرهوننا. لذلك سوف أحارب من أجل التقييدات"

وصل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، صباح (الخميس) إلى مكان الهجوم على الطريق السريع رقم 1 بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم، وعقب على الحدث بالقول إنه يجب فرض المزيد من القيود على حرية حركة الفلسطينيين ورفض المزاعم حول إمكانية إشعال التوتر في المنطقة بسبب تقييدات على دخول الأقصى للصلاة في شهر رمضان، على ما جاء في تقرير لوائنت. وشدد بن غفير على صواب قراره المتعلق بتوزيع الأسلحة على المدنيين بشكل واسع وقال: "لقد تم تجنب كارثة كبيرة جدا هنا ويرجع ذلك لحقيقة وجود الأسلحة بحوزة كل رجال الشرطة والمواطنين". واستطرد مكررا تصريحه منذ ستة أشهر والذي أثار عاصفة من الاستهجان: "أذكركم أنني قلت صراحة إن الحق في الحياة يعلو على الحق في حرية التنقل لسكان السلطة الفلسطينية. الحق في الحياة لسكان يهودا والسامرة يعلو على حرية سكان السلطة الفلسطينية بالتنقل."

بن غفير المتمسك بأراء يمينية متشددة اغتنم الفرصة ليلسط الضوء على موقفه المعارض لدخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل (بعد حظر دام للشهر الخامس على التوالي في أعقاب هجوم 7 أكتوبر) وتابع: "لا يوجد هناك شعب فلسطيني، حسنا؟ إنه شعب مخترع وقيل لي إن ذلك سيشتعل المنطقة. ولكنهم لا يحتاجون إلى الأعذار حتى يشعلوا المنطقة. إنهم يكرهوننا. لذلك سوف أحارب من أجل التقييدات. وجيد أن رئيس الوزراء يقبل موقفي المبدئي ولكن يجب أن يكون هناك تقييدات ملموسة أكثر. يجب وضع الحواجز حول القرى أيضا."

أسفر الهجوم اليوم في ساعة الذروة الصباحية عن مقتل شاب عشريني وإصابة امرأة بشكل خطير وعدد من الإصابات المتفاوتة جراء إطلاق النار العشوائي بسلامح آلي من قبل 3 فلسطينيين وصلوا إلى المكان من بيت لحم بسيارتين وشرعوا بتنفيذ العملية التي انتهت بمصرعهم.

* * *

i24NEWS: توقعات بخفض تصنيف إسرائيل الائتماني: تداعيات ومسارات العمل المحتملة

تصاعد التحديات الاقتصادية: وكالة فيتش تؤكد خفض التصنيف الائتماني المتوقع لإسرائيل، وتنبؤات بتقرير سلبي بين الاقتصاديين في وكالة فيتش، تم التأكيد على قرار خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل بدرجة واحدة، ما لم يتم إقناعهم في اللحظة الأخيرة خلال اجتماعات مع كبار المسؤولين الاقتصاديين بتأجيل التخفيض. هذه المعلومات أوردتها مصادر مطلعة لـ ynet.

وفي نهاية أكتوبر، أعلنت الوكالة عن قرار بالإبقاء على التصنيف A1 ساريًا في الوقت الحالي، لكنها أضافت تحذيرًا سلبيًا للتصنيف في المستقبل. من المتوقع أن يتم نشر تقرير فيتش التفصيلي خلال ثلاثة أسابيع، بعد ختام اجتماعات خبراء الوكالة الاقتصاديين مع كبار المسؤولين في الاقتصاد الإسرائيلي.

بناءً على المعلومات الجديدة التي تم تقديمها، يبدو أن المحاسب العام لوزارة المالية يسعى إلى إقناع رؤساء وكالة فيتش بتجنب خفض التصنيف الائتماني في هذه المرحلة. ويعتزم توضيح أن موافقة الكنيست على ميزانية الدولة الجديدة لعام 2024، خلال أسبوعين، ستشمل سلسلة من الإجراءات لتقليل العجز في الميزانية، بما في ذلك زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات. من المتوقع أن يكون الاجتماع الحاسم اليوم مع الاقتصاديين في وكالة فيتش هامًا لتوضيح الإجراءات التي تعتمدها إسرائيل لتخفيفها لتحسين وضعها المالي وتقليل العجز في الميزانية. وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار رسمي حتى الآن من قبل وكالة فيتش، فإن هذه المناقشات قد تؤثر بشكل كبير على القرار النهائي للوكالة بخصوص تقييمها لإسرائيل وتصنيفها الائتماني. من المتوقع أن تنشر شركة Standard & Poor's، ثالث أكبر شركة تصنيف ائتماني، تقريرًا سلبيًا عن الاقتصاد الإسرائيلي في الأسابيع المقبلة. يشير التقرير المتوقع إلى احتمالية خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل. هذا القرار، إذا حدث، سيكون له تأثير كبير على الثقة في الاقتصاد الإسرائيلي وعلى تكاليف الاقتراض للحكومة والشركات في البلاد. تتعرض إسرائيل لتحديات اقتصادية متزايدة، وتصنيفات الائتمان السلبية قد تعكس هذه التحديات وتحفز على اتخاذ إجراءات لتحسين الوضع الاقتصادي.

* * *

i24NEWS: تحليل: أمام "تهديدات" بوتين وابتزازات" ترامب... ماهي فرص نجاح بناء ردع نووي أوروبي؟

دعوات أوروبية لتوسيع قدرات الردع والدفاع لدى الاتحاد الأوروبي دون الاعتماد على الولايات المتحدة يتزايد قلق الأوروبيين يوماً بعد يوم بسبب تقدم القوات الروسية في الجبهة في أوكرانيا، وتصريحات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بشأن مستقبل التعاون داخل حلف الناتو، والمخاوف من استخدام روسيا للأسلحة النووية مستقبلاً. وخلال

قمة ميونيخ للأمن، دعا جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، في 16 شباط/فبراير الحالي، إلى "توسيع قدرات الردع والدفاع لدى الاتحاد دون الاعتماد على أمريكا".

وأعرب بوريل عن امتنان الاتحاد الأوروبي للمظلة الأمنية التي كانت تقدمها واشنطن لسنوات، مشيراً إلى أن هذه المظلة قد لا تكون دائماً متاحة. ورغم عدم توضيحه لرؤيته بالضبط للبدائل، فإن العديد من المسؤولين السياسيين والعسكريين الأوروبيين يناقشون فكرة بناء نظام جديد للردع النووي كبديل للاعتماد على واشنطن. ويركز بوريل وغيره من القادة الأوروبيين في تصريحاتهم الأخيرة على ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية والردعية الأوروبية الخاصة، وذلك في ضوء التحديات المتزايدة التي تواجه القارة الأوروبية والتي تستدعي استعدادات واضحة لمواجهةها بدون الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة.

خوف من استخدام روسيا للأسلحة النووية

وفي إحدى خطاباته خلال منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي في حزيران/يونيو 2023، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن العقيدة العسكرية الروسية تحدد سببين لاستخدام البلاد المحتمل للأسلحة النووية. السبب الأول حسب بوتين هو "الهجوم المضاد في حالة قيام دولة أخرى بشن هجوم نووي على روسيا للمرة الأولى". والسبب الثاني هو "تهديد وجود الدولة الروسية، حتى لو تم استخدام الأسلحة التقليدية ضد البلاد". ويرى مراقبون أوروبيون أن هزيمة روسيا في أوكرانيا، أو نجاح كييف في استعادة شبه جزيرة القرم قد يدفع بوتين إلى استخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا أيضاً في بلدان الجوار الداعمة لأوكرانيا.

ورغم تصريحات بوتين في مقابلة أجراها معه المذيع الأمريكي تاكر كارلسون، بأن موسكو ليست لديها مصلحة في توسيع حربها بأوكرانيا إلى دول أخرى بالمنطقة أو أعضاء بحلف شمال الأطلسي (ناتو)، لا يستبعد خبراء عسكريون أوروبيون أن تشن روسيا عمليات على الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي في المستقبل المنظور. فبعد كل الخسائر العسكرية والمالية، لن يقبل بوتين بأن يخرج منهزماً من المعركة. وقد اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده نشرت بالفعل أول دفعة من الأسلحة النووية التكتيكية في بيلاروسيا. وبرر بوتين الخطوة بأنها تأتي في إطار "الاحتواء" وهي "تذكير لكل من يفكر في إنزال هزيمة استراتيجية بنا".

ماكرون من أكبر المتحمسين لاستقلالية عسكرية أوروبية عن واشنطن

يعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من بين أوائل القادة الأوروبيين المتحمسين لتحقيق استقلالية عسكرية عن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاعتماد على الردع بالأسلحة النووية. وفي خطاب ألقاه أمام الأكاديمية العسكرية في ستوكهولم بتاريخ 31 يناير الماضي، قال ماكرون: "مصالحنا الحيوية اليوم هي مصالح أوروبية إلى حد كبير، مما يمنحنا مسؤولية خاصة في مجال الردع النووي".

منذ خروج بريطانيا العظمى من الاتحاد الأوروبي، أصبحت فرنسا القوة النووية الوحيدة في المنطقة. تمتلك فرنسا 300 رأس نووي يمكن إطلاقها من الغواصات ومقاتلات رافال. وعلى الرغم من أن هذا العدد أقل بكثير من الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إلا أن وزير الدفاع الفرنسي سيباستيان ليكورنو يعتبرها كافية "تماماً" للردع النووي. وفي حوار مع

صحيفة "لوجورنال دو ديماناش" الفرنسية، أكد وزير الدفاع الفرنسي أن "روسيا بقيادة فلاديمير بوتين تتبنى سلوكاً عدوانياً متزايداً ضدنا"، مضيفاً "لم يكن هذا المستوى من العدوان موجوداً من قبل".

ومع ذلك، تصطدم خطط ماكرون بانتقادات ومعارضة من خصمه مارين لوبان، زعيمة اليمين الشعبي الفرنسي، التي تنصدر استطلاعات الرأي بالأفضلية لخلافة ماكرون كرئيس للبلاد في الانتخابات المقررة عام 2027. تهتم لوبان ماكرون بـ "خيانة المهمة الوطنية" إذا اتخذ هذا الإجراء. وترد نفس الانتقادات بين أنصار حزب اليسار الراديكالي بزعامة جون لوك ميلونشون.

ألمانيا.. بعد سنوات من المعارضة مع إحياء خطط ردع نووي أوروبي

لفترة طويلة، كان الساسة الألمان من أكبر المعارضين للأسلحة النووية في القارة الأوروبية. ولما كان الرئيس الألماني الحالي فرانك فالتر شتاينماير وزيراً للخارجية "دعا إلى سحب جميع الأسلحة النووية الأمريكية المتمركزة في ألمانيا"، وفقاً لصحيفة "فرانكفورتر روند شاو" الألمانية. بيد أن تطورات الوضع في ساحة الحرب في أوكرانيا، وعدم الثقة في مستقبل التعاون مع واشنطن لضمان أمن القارة الأوروبية، دفع الكثير من الساسة الألمان لدعم خيار الردع النووي الأوروبي المشترك. ودعم وزير المالية الاتحادي كريستيان ليندنر فكرة توثيق التعاون بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في هذا الصدد.

انقسامات في الشارع الألماني حيال الخيار النووي

ويظهر استطلاع للرأي أن الألمان منقسمون حول هذا الأمر، خاصة اعتماداً على تفضيلاتهم الحزبية. وعبر 40 بالمئة من الألمان عن آراء "إيجابية" أو "إيجابية إلى حد ما" بشأن الأسلحة النووية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإنهم يؤيدون ذلك. ومن ناحية أخرى، فإن 44 بالمئة ينظرون إلى ذلك بشكل "سلبى" أو "سلبى إلى حد ما"، أي أنهم يرفضون الأسلحة النووية التي تمتلكها أوروبا. وينظر الألمان الشرقيون إلى التسليح النووي المحتمل في أوروبا بشكل أكثر انتقاداً من الألمان الغربيين. ويرفض أغلبية من المشاركين في الشرق (61 بالمئة) القنابل النووية الأوروبية. لكن في الغرب تبلغ هذه النسبة 39 في المئة فقط.

الردع النووي مكلف ولا يخلو من مخاطر

يرى الكثيرون من معارضي بناء درع نووي أوروبي مشترك أن تكلفته ستكون مرتفعة جداً، ولهذا السبب يفضل البعض رفع مساهمات الدول الأعضاء داخل حلف الناتو، لسحب البساط أمام دونالد ترامب في حال عاد إلى البيت الأبيض. كما أن عامل الوقت يلعب دوراً مهماً لغير المتحمسين للخطط، لأن إنشاء قوة نووية أوروبية مشتركة سيتطلب الكثير من الوقت وقد يكون ذلك في صالح روسيا التي قد تضرب بيد من حديد قبل أن تكون الدول الأوروبية جاهزة لردع موسكو.

بالإضافة إلى التحفظات السابقة المذكورة، هناك مخاوف من المحتمل أن يؤدي وجود قوة نووية أوروبية إلى إطلاق سباق تسلح مع روسيا، ومخاوف من مخاطر التصعيد الذي قد يخرج عن السيطرة ويكون مدمراً للجميع. وتحذر منظمات مناهضة للأسلحة النووية من الخطط الأوروبية لحياسة قوة نووية مشتركة لأنها "غير أخلاقية بسبب قوتها التدميرية الهائلة، التي لا تراعي السكان المدنيين وتأتي على الأرض واليابس".

تايمازوف اسرائيل: المعتقلون الفلسطينيون في إسرائيل منقطعون عن أي اتصال مع الخارج منذ بدء الحرب

منذ هجوم 7 أكتوبر، حرمت مصلحة السجون الأسرى الفلسطينيين من زيارات الأهالي ومن كل أجهزة الاتصال والراديوهات والتلفزيونات فكلّ يوم جمعة من الأسبوع، تبث إذاعة "أجيال" برنامج "رسائل السجناء" الذي يمكن فيه سماع عشرات الأشخاص يوجهون رسائل صوتية إلى أقرباء أو أحياء معتقلين في السجون الإسرائيلية. ووفقاً لمنظمة الضمير، وهي منظمة غير حكومية تدافع عن السجناء، ونادي الأسير الفلسطيني، يوجد الآن أكثر من تسعة آلاف فلسطيني معتقلين، بعد أن كانوا 5200 قبل الحرب.

منذ السابع من أكتوبر، عندما اجتاحت مسلحون من غزة جنوب إسرائيل وقتلوا حوالي 1200 شخص، معظمهم من المدنيين في منازلهم وفي مهرجان موسيقي، واحتطفوا 253، أعلنت سلطات السجون الإسرائيلية "حالة الطوارئ في السجون"، ما يعني بالنسبة إلى المعتقلين الفلسطينيين تشديد الإجراءات، ومنها منع زيارات الأهالي ووقف زيارات مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما قامت مصلحة السجون بسحب كل أجهزة الاتصال والراديوهات والتلفزيونات من داخل السجون والتي كانت مسموحة سابقاً. وعبر الإذاعة، ازدادت الرسائل على أمل أن تصل إلى نزلاء السجون. ويقول القيمون على إذاعة "أجيال" التي تتخذ من رام الله مقراً، أنه تمّ تمديد بث البرنامج الأسبوعي لأكثر من ساعة بسبب سيل الرسائل التي تتلقاها في ظلّ موجات الاعتقالات منذ بدء الحرب. ويقول رئيس تحرير الإذاعة وليد ناصر "نتلقّى رسائل من كل مكان، وهي تعبير عن قلق الأهالي على أحبائهم في السجن، إذ لم تعد تصلهم أي أخبار عنهم عبر الصليب الأحمر أو المنظمات الدولية الأخرى منذ 7 أكتوبر."

ومن الرسائل التي تم بثها "مرحباً. هذه الرسالة لأخي إسلام، كيف حالك أخي؟ منزلك جاهز، عندما تخرج، سيكون الوقت قد حان للزواج."! وتقرأ مقدمة البرنامج ميسم البرغوثي بعض الرسائل المكتوبة، أو تعلق على بعض الرسائل الصوتية، ومنها "كل شيء على ما يرام في المنزل، كل شيء على ما يرام في الجامعة، لا تقلق"، "اعتن بنفسك."

وتقول البرغوثي إن بعض الرسائل "فيها تفاصيل كثيرة قد تبدو تافهة بعض الشيء، مثلاً موعد جلسة المحاكمة، أو عن تحويل الأموال إلى المحامي." وتضيف أنها تخشى الرسائل التي يُطلب منها فيها إعلان وفاة أحد الوالدين، رغم أنها تعمل منذ أكثر من عقد من الزمن أمام الميكروفون. وتعبّر عن اعتقادها بأنها تتحمّل "مسؤولية هائلة" في لحظة "غير مسبوقه" في تاريخ الأسرى الفلسطينيين الذين "تبحث عائلاتهم عن أي أمل للتعلّق به."

وتقول "اليوم، أصبح العرض الإذاعي هو الطريقة الوحيدة للتحدّث مع أحد أفراد الأسرة، والحصول على المعلومات، لأنه لم يعد هناك أي تواصل حقيقي." لكن، على الأرجح، لم يعد بإمكان المعتقلين الوصول إلى أجهزة الراديو. غير أن الإذاعة تواصل بث برنامج شكّل صلة وصل بين الأسرى وعائلاتهم لزمّن طويل على الرغم من القيود.

"ليس لدينا أي أخبار"

ويقول إحسان كمال الذي حكم على شقيقه سائد بالسجن لمدة 38 عاما بتهمة تنفيذ هجمات على إسرائيليين، "أخي في السجن منذ 22 عاما، لكن الأشهر الثلاثة الأخيرة هي الأصعب بالنسبة لنا جميعا." ويضيف "كان والدي يزورانه مرة واحدة في الشهر، والآن ليس لدينا أي أخبار على الإطلاق ونسمع أن الوضع رهيب في السجن."

وفي حين اعتقل بعض الفلسطينيين بتهم غير معروفة، فإن التهم الأكثر شيوعًا للاعتقال تتراوح بين الدعوات للعنف عبر الإنترنت إلى النشاط الإرهابي المزعوم. وجزء كبير منهم مسلحين من غزة شاركوا في 7 أكتوبر وتم اعتقالهم في إسرائيل، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم في الضفة الغربية بسبب انتمائهم إلى حماس أو غيرها من الفصائل المسلحة. واعتقلت القوات أكثر من 3200 فلسطيني في أنحاء الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر، بما في ذلك أكثر من 1350 ينتمون إلى حماس.

وقالت عدة جماعات حقوقية إن أوضاع السجن تدهورت منذ بداية الحرب، استنادا إلى بيانات إسرائيلية رسمية وروايات معتقلين سابقين. وتوفي تسعة فلسطينيين خلف القضبان منذ بداية الحرب، الأمر الذي يثير قلق أهالي المعتقلين. ولم تتضح ظروف وفاتهم، لكن منظمات تتابع شؤون المعتقلين تحمّل إسرائيل مسؤولية موتهم. وتقول إسرائيل إن تشديد الإجراءات حصل لمنع السجناء من تنسيق هجمات من داخل السجن. واستجابة لطلب من جمعية الحقوق المدنية الإسرائيلية، أعلنت المحكمة العليا أن القضاة سيزورون السجن التي يُحتجز فيها الفلسطينيون. لكن منذ ذلك الحين لم تنشر أي معلومات حول ذلك.

وتقول علا زغلول إن قطع الاتصال بالسجون حيث يقبع زوجها العضو في كتائب شهداء الأقصى، حصل مرات عدة في السابق، "لكن هذه المرة مختلفة." وأمضى زوجها محمد زغلول عشرين سنة متواصلة في الاعتقال، وأطلق سراحه بداية شهر أغسطس الماضي، قبل أن يعاد اعتقاله بداية العام الجاري. وتقول علا في منزلها "كبرت بناتي بلا أب". وتضيف "لسنوات، كانت بناتي يتحدثن معه عبر الهاتف عندما يتمكن من الاتصال بنا." وتقول ابنته الأقصى، وهي طالبة تبلغ من العمر 18 عاماً، "نحتاج فقط إلى سماع صوته. فقط من خلال لهجته، سنعرف ما إذا كان على ما يرام أم لا." وتقول دانا، شقيقة محمد زغلول الذي كان يفترض أن يخضع لفحوص طبية في ألمانيا هذا الشتاء، وقبض عليه قبل أيام قليلة من سفره، "نعلم أنه ليس على ما يرام. كل ما نعرفه أنه طلب من محاميه أن يقول لنا: أنا بخير، لا تبكوا." يقول شقيقه يوسف "هو شخص أكمل شهادته في السجن، وهو قوي جدًا، أنا فقط قلق على حالته الصحية، كان يحتاج حقًا إلى فحوص." ويضيف "عدنا إلى المدرسة معًا في بداية العام الدراسي، أفكر فيه في كل مرة، وأفتقده" أتوجه فيها إلى الجامعة.

وسط كل هذا القلق، لم تجرؤ العائلة على إخبار والدته محمد زغلول البالغة من العمر 83 عاماً، بعودته إلى السجن.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الكنيسة يصوت بغالبيتها ضد الاعتراف بدولة فلسطينية من جانب واحد

صوت الكنيسة يوم الأربعاء لصالح إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي يعارض أي اعتراف "أحادي الجانب" بالدولة الفلسطينية، مع تزايد الدعوات الدولية لإحياء الجهود للتوصل إلى حل الدولتين للصراع المستمر منذ عقود.

وقال المتحدث باسم الكنيست إن الإعلان الرمزي الذي صدر وسط الحرب في غزة بين إسرائيل وحركة حماس، حصل أيضا على دعم من أعضاء المعارضة، حيث صوت 99 من أصل 120 نائبا لصالحه. والموقف الإسرائيلي هو إن أي اتفاق دائم مع الفلسطينيين يجب أن يتم من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين وليس من خلال الإملاءات الدولية.

وقال نتياهو: "لقد اجتمع الكنيست بأغلبية ساحقة ضد محاولة فرض إقامة دولة فلسطينية علينا، الأمر الذي لن يفشل في إحلال السلام فحسب، بل سيعرض دولة إسرائيل للخطر."

وقال زعيم المعارضة يائير لابيد، الذي صوت لصالح القرار، للمشرعين أنه على الرغم من دعمه، فإنه لا يعتقد أن هناك أي نية لدى الجانب الأمريكي للاعتراف بالدولة الفلسطينية من جانب واحد. كما تعلمون، فإن علاقاتي مع الأميركيين أفضل من علاقاتكم، وقمت بالتحقق. لا يوجد شيء من هذا القبيل. لقد اخترعتم تهديدا غير موجود. عن ماذا نتحدث؟ لا يوجد مسؤول واحد في العالم يقترح الاعتراف من جانب واحد بالفلسطينيين. "ووصف لابيد المناقشة بأنها تهدف لصرف النظر حتى لا يناقش الكنيست تشريع مثير للجدل تدعمه الحكومة.

وأثار التصويت إدانة وزارة خارجية السلطة الفلسطينية، التي اتهمت إسرائيل باحتجاز حقوق الشعب الفلسطيني بسيطرتها على الأراضي التي يسعى الفلسطينيون إلى إقامة دولتهم عليها. وقالت الوزارة في بيان "تؤكد الوزارة مجددا أن عضوية دولة فلسطين الكاملة في الامم المتحدة واعترافات الدول بها لا تحتاج لاذن من نتياهو."

وقدم نتياهو التصويت إلى الكنيست في أعقاب تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة والعديد من الشركاء العرب يعدون خطة مفصلة لاتفاق سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين يتضمن "جدولا زمنيا ثابتا" لقيام الدولة الفلسطينية.

وأصدر مجلس الوزراء قرارا يوم الأحد يصف هذه الخطوة بأنها "مكافأة للإرهاب" في أعقاب هجوم حماس في 7 أكتوبر ضد البلدات الجنوبية، والتي أشعلت الحرب المستمرة في قطاع غزة.

وقلل السفير الأمريكي لدى إسرائيل جاك ليو في وقت لاحق من أهمية حديث إدارة بايدن عن مثل هذه الخطوة. وبدلا من ذلك، دعا إلى "عملية في الأفق تتضمن رؤية لدولة فلسطينية منزوعة السلاح." الآن هي اللحظة التي يوجد فيها احتمال حقيقي أنه من خلال الانخراط في التطبيع والمفاوضات مع المملكة العربية السعودية" إلى جانب الإصلاحات في السلطة الفلسطينية، "يمكن أن تكون هناك دولة فلسطينية منزوعة السلاح. لكن على إسرائيل أن تتخذ هذا الاختيار"، قال ليو.

وكان نتياهو قد عارض في الماضي إنشاء دولة فلسطينية، كما اعترض آخرون على تعليقات من واشنطن وغيرها تشير إلى إمكانية استخدام المحادثات لإنهاء الحرب في غزة، والتي اندلعت في أعقاب هجوم 7 أكتوبر، لإحياء الجهود المحتضرة للتوصل إلى حل الدولتين. وبينما تعتقد بعض الجهات الدولية أن العنف فقط يؤكد الحاجة إلى اتفاق سلام، يقول القادة الإسرائيليون إن الهجوم سلب الضوء على الخطر الشديد المتمثل في قيام كيان فلسطيني مستقل بالقرب من مراكزه السكانية. ووسط الدعم المتزايد لحماس بين الفلسطينيين في أعقاب الهجمات، لا يبدو أن الجمهور الإسرائيلي يرغب بجهود السلام.

* * *

تاييمز أوف اسرائيل: ماذا ستكون السلطة الفلسطينية "المنشطة"؟

بقلم موريس هيرش ويوسي كوبرفاسر

قبل إصلاح الفساد المستشري، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتوقف عن الترويج لكراهية اليهود وأن تتقبل وجود إسرائيل فالسلطة الفلسطينية، بشكلها الحالي، فاشلة. لقد خذلت الفلسطينيين، وأفشلت عملية السلام. ومع ذلك، في أعقاب مذبحه السابع من أكتوبر/تشرين الأول والحرب التي أعقبتها ضد حماس، والجهد الإسلامي الفلسطيني، والإرهابيين التابعين لفتح، لا تزال المناقشات جارية حول الدور الذي قد تلعبه السلطة الفلسطينية. إن كان لها دور. في إعادة تأهيل قطاع غزة. صرح الرئيس الأمريكي جو بايدن في مقالته الافتتاحية بصحيفة واشنطن بوست أن رؤيته هي "يجب إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل هيكل حكم واحد، وفي نهاية المطاف في ظل سلطة فلسطينية متجددة...". وكرر الوزير بليكنك هذه الرسالة في مؤتمره الصحفي في تل أبيب يوم 9 كانون الثاني/يناير. وقبل أن تتمكن من إجراء أي نقاش حول كيفية "تنشيط" السلطة الفلسطينية، وهو ما يتضمن خلق ديمقراطية فاعلة خالية من الفساد، فإن إصلاح السلطة الفلسطينية لابد أن يتضمن على الفور ست خطوات غير قابلة للتفاوض:

الأولى: إدانة مذبحه 7 أكتوبر

وكانت المذبحة التي ارتكها الإرهابيون الفلسطينيون بقيادة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر هي النقيض التام للالتزام الأساسي للفلسطينيين بالتخلي عن استخدام العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية. وكانت المذبحة، التي تعرض فيها أكثر من 1200 شخص للتعذيب والاعتصام وقطع الرؤوس والقتل، وجرح المئات، واختطاف حوالي 240 شخصًا إلى غزة، أسوأ هجوم إرهابي ينفذه الفلسطينيون على الإطلاق، وأكثر الأيام سوادًا بالنسبة للإسرائيليين منذ المحرقة النازية. لقد مر أكثر من 4 أشهر على الفظائع التي ارتكبت في يوم السبت سمحات تورا، وحتى يومنا هذا، لم يدين أي زعيم أو شخصية في السلطة الفلسطينية المذبحة. ومن المؤسف أن العكس هو الصحيح، لأن السلطة الفلسطينية والقادة الفلسطينيين الآخرين لم يرفضوا الأعمال الإرهابية فحسب، بل احتضنوها وبررواها.

وفي حين تجاهل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في البداية المذبحة و"أعز بتوفير الدفاع لشعبنا، وشدد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه في مواجهة إرهاب المستوطنين وقوات الاحتلال"، فإنه لاحقاً، تحت ضغوط دولية هائلة، على حد قوله. وأن "سياسة حماس وتصرفاتها لا تمثل الشعب الفلسطيني". ومع ذلك، بعد فترة وجيزة، غيرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية الاقتباس واستبدلته ببيان يقول: "منظمة التحرير الفلسطينية هي ... الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - وليس سياسة أي منظمة أخرى"

اختار رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية قلب الواقع والأخلاق، مؤكداً على "حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه ومقدساته التي تنتهك دائماً..." وأن المجزرة كانت "نتيجة طبيعية لعدم الانصياع" للسلطة الفلسطينية. تحذير السلطة الفلسطينية المتكرر من التدايعيات الوخيمة لـ"استمرار جرائم إسرائيل".

وقال زعيم فتح جبريل الرجوب، الذي تردد اسمه كثيراً كخليفة محتمل لعباس، إن "ما حدث في 7 أكتوبر كان زلزالاً وحدائفة غير مسبوقه وحرب دفاع مليئة بالملاحم والأعمال البطولية التي قدمها الشعب الفلسطيني". يتم خوضها منذ 75 عاماً". وحذر من أن "الانفجار في الضفة الغربية قادم أيضاً".

وبدلاً من إدانة المجزرة، اختار الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حسين الشيخ، الذي يُوصف أيضاً بأنه خليفة محتمل لعباس، الحديث عن "إخوة السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية في حركة حماس" وأنهم "الأذرع... والقلوب لا تزال مفتوحة لكل حوار يؤدي في النهاية إلى وحدة الشعب الفلسطيني وقواه". ولا يزال حساب آل الشيخ على تويتر يتضمن تشهيراً لا أساس له من الصحة بأن إسرائيل هاجمت المستشفى الأهلي في غزة، على الرغم من الدليل القاطع الآن على أن موقف سيارات المستشفى أصيب بصاروخ طائش أطلقتته حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية.

وقال زعيم فتح مروان البرغوثي، الذي تمت مناقشته أيضاً كبديل محتمل لعباس على الرغم من أنه يقضي حالياً خمسة أحكام بالسجن مدى الحياة في سجن إسرائيلي بعد إدانته لدوره في جرائم قتل متعددة، من زنزانة السجن: "رياح التحرير تهب". في سماء فلسطين "و"ندعو إلى الالتفاف الكامل خلف خيار المقاومة الشاملة" – مصطلح "المقاومة" هو التعبير الفلسطيني الملقب عن الإرهاب. وتطرق البرغوثي إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وأضاف أنها يجب أن تكون "في طليعة" ما وصفه بمكافحة "العدوان الإسرائيلي" باستخدام "الأسلحة والتدريب الذي تمتلكونه". وأضاف مؤكداً وجهة نظره: "لا يوجد أي عذر لأي أحد في عدم المشاركة في فصل من فصول معركة التحرير".

إن السلطة الفلسطينية القادرة على الاعتراف بالأخلاق البسيطة ورفض العنف هي وحدها القادرة على النظر في المذابح التي تعرض لها اليهود. وبناءً على ذلك، فإن الشرط الأساسي الأول للسلطة الفلسطينية "المنشطة" هو الإدانة القاطعة لمذبحة 7 أكتوبر/تشرين الأول، وإدانة حماس باعتبارها منظمة إرهابية، ومعارضة خيار السماح لحماس بالمشاركة في القيادة الفلسطينية المستقبلية.

الثانية: إلغاء سياسة "الدفع مقابل القتل" التي تتبعها السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية: إن سياسة السلطة الفلسطينية المتمثلة في تحفيز الإرهاب ومكافأته "الدفع مقابل القتل" تمثل نقيض الالتزامات الأساسية التي تعهد بها الفلسطينيون. إن هذه السياسة المتجذرة في قانون السلطة الفلسطينية (قانون السلطة الفلسطينية رقم 19 (2004) قانون الأسرى والمحربين ولائحته التنفيذية) الذي يعرف الإرهابيين بأنهم "قطاع القتال وجزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع العربي الفلسطيني"، ويفرض دفع رواتب مالية كبيرة للإرهابيين.

يتم دفع هذه الأموال لجميع الفلسطينيين، بما في ذلك القتلة، والمشاركين في مذبحة 7 أكتوبر، وغيرهم من أعضاء المنظمات الإرهابية المصنفة دولياً. وكجزء من هذه السياسة، تدفع السلطة الفلسطينية كل عام أكثر من 300 مليون دولار للإرهابيين المسجونين، والإرهابيين الجرحى، وعائلات الإرهابيين القتلى، والإرهابيين المفرج عنهم، الذين يحق لهم، وفقاً للقانون والأنظمة، الحصول على عمل مضمون في السلطة الفلسطينية. إن هذه السياسة، التي يصفها قانون تاييلور فورس الأمريكي بدقة بأنها "حافز لارتكاب أعمال إرهابية"، مرفوضة عالمياً. وبما أن تحفيز ومكافأة الإرهاب وقتل اليهود أمر غير مقبول، فإن

الشرط الأساسي الثاني للسلطة الفلسطينية "المعاد تنشيطها" هو إلغاء السياسة البغيضة، بما في ذلك إلغاء جميع القوانين أو المراسيم أو اللوائح أو الوثائق التي تأذن بهذه السياسة أو تنفيذها، ووقف الفوري لجميع أشكال الإرهاب وتحفيز ومكافأة المدفوعات لجميع الفئات المختلفة من الإرهابيين وعائلاتهم.

الثالثة: الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي

وعلى الرغم من التشدد بالوجود الفعلي لإسرائيل كدولة، إلا أن الفلسطينيين لم يقبلوا قط حق إسرائيل في الوجود كدولة للشعب اليهودي. وترفض السلطة الفلسطينية مجرد وجود شعب يهودي، وتشير إلى اليهودية باعتبارها مجرد ديانة، ولا تستحق وطناً قومياً. اليهود، وفقاً لتعاليم السلطة الفلسطينية، هم أحفاد "القردة والخنازير" وهم مسؤولون عن أمراض العالم وليس لديهم تاريخ سيادي في أرض إسرائيل/فلسطين. ولن يكون من الممكن النظر في دور مستقبلي للسلطة الفلسطينية إلا بعد أن تعترف السلطة الفلسطينية صراحةً باليهود كشعب يحق له الحصول على دولة في وطن أجدادهم.

الخطوة الرابعة: وقف كافة أشكال التحريض على القتل وتمجيد الإرهاب:

وكان من بين الالتزامات الأساسية القليلة التي قبلها الفلسطينيون كجزء من عملية أوسلو الحاجة إلى مكافحة التحريض. وفي انتهاك لهذا الالتزام على مدى السنوات الثلاثين الماضية، قامت السلطة الفلسطينية بإشراك نظامها التعليمي ووسائل الإعلام والثقافة بنشاط في تلقين الكراهية والتحريض على الإرهاب، وسمحت بتحريض الآخرين وتغاضت عنه. وأصبح التحريض على القتل وتمجيد الإرهابيين الذين استجابوا لدعوات العنف ظاهرة يومية. لقد نشأت أجيال من الفلسطينيين وتعلمت كيف تكره اليهود، وتسعى إلى تدمير إسرائيل، وتتنظر إلى الإرهابيين القتلة باعتبارهم قدوة مركزية. وقد أدت هذه الممارسات بشكل مباشر إلى مقتل آلاف اليهود، ووفرت الأساس الاجتماعي والنفسي لارتكاب مجزرة 7 أكتوبر، كما أدت إلى مقتل آلاف الفلسطينيين في الهجمات الإرهابية وعمليات مكافحة الإرهاب. ولكي تستمر السلطة الفلسطينية في لعب أي دور، ناهيك عن دور مستقبلي، في إعادة إعمار غزة، يجب عليها أن تتوقف فوراً عن كل التحريض على الإرهاب وقتل اليهود والامتناع تماماً عن تمجيد الإرهاب.

الخطوة الخامسة، الوقف الفوري لجميع هجمات السلطة الفلسطينية على إسرائيل في المحافل الدولية:

في حين أن عملية أوسلو لم تذكر قط أو تتصور إنشاء دولة فلسطينية، إلا أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الموقعة على الاتفاقات، بذلتا قصارى جهدهما على مدى السنوات الثلاثين الماضية لفرض إنشاء "دولة فلسطين". فلسطين" على إسرائيل والمجتمع الدولي برمته. وبعد ممارسة الكثير من الضغوط السياسية في عام 2011، دفعت السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية من أجل قبول "دولة فلسطين" غير الموجودة كدولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ثم استخدمت منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية هذا الاعتراف للانضمام إلى عشرات المنتديات الدولية. والآن تستغل السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية تلك المراحل، وأبرزها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، لشن حرب قانونية واسعة النطاق ضد إسرائيل.

وتسعى هذه الهجمات، المستندة إلى حقائق مختلقة وافتراءات صريحة، إلى نزع الشرعية عن إسرائيل وتحويلها إلى دولة منبوذة. وبينما ارتكبت إسرائيل الخطأ الأولي المتمثل في عدم فهم النوايا الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فلا ينبغي لها أن تقبل مرة أخرى هذه الانتهاكات الصارخة للاتفاقات. ومن أجل النظر في أي دور مستمر للسلطة الفلسطينية "المعاد تنشيطها"، يجب عليها أن توقف فوراً هجومها القانوني على إسرائيل في جميع المنتديات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

الخطوة السادسة. محاربة الإرهاب بنشاط

ومن بين الالتزامات الأساسية الأخرى التي تعهد بها الفلسطينيون كجزء من عملية أوصلو مكافحة الإرهاب بشكل فعال. وللوفاء بهذا الالتزام، سُمح للسلطة الفلسطينية بإنشاء جهاز أمني قوي يستفيد من التمويل والتدريب الدوليين. ولم تمثل السلطة الفلسطينية قط لهذه الالتزامات على الرغم من تزويدها بجميع الأدوات اللازمة للوفاء بهذا الالتزام الأساسي. وبدلاً من محاربة الإرهاب، اخترعت السلطة الفلسطينية سياسة "الباب الدوار"، التي شهدت اعتقال الإرهابيين مؤقتاً فقط ثم إطلاق سراحهم بسرعة. العديد من أفراد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، الذين كان من المفترض أن يحاربوا الإرهاب، كانوا أنفسهم متورطين بنشاط في الإرهاب. وبدلاً من محاربة الإرهابيين، طالبت السلطة الفلسطينية بالاعتراف بالمنظمات الإرهابية المعترف بها دولياً، مثل حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها، باعتبارها "فصائل فلسطينية" شرعية، بل والسماح لها بالمشاركة في السلطة الفلسطينية. العملية الانتخابية. وكانت النتيجة انتصار حماس، المنظمة الإرهابية المصنفة دولياً والتي قادت مذبحه 7 أكتوبر/تشرين الأول، وفازت في انتخابات السلطة الفلسطينية الأخيرة (التي أجريت في عام 2006)، وتولت السلطة بشكل شرعي. وبينما قام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في وقت لاحق بخلع حكومة حماس في يهودا والسامرة، كانت حماس هي صاحبة السيادة في غزة. وفي خطوة حديثة، وافق عباس على تجنيد الإرهابيين المفرج عنهم في قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية كوسيلة لإخفاء النطاق الكامل لسياسة الدفع مقابل القتل التي تنتهجها السلطة الفلسطينية. ومن المؤكد أن مهمة مكافحة الإرهابيين، الذين أضفت عليهم السلطة الفلسطينية الشرعية وقامت بتبييض صورتهم على مدى السنوات الثلاثين الماضية، لن تكون بسيطة بالتأكيد. ومن أجل مكافحة الإرهاب، يجب على السلطة الفلسطينية بعد تنشيطها أن تلتزم التزاماً كاملاً بالنوايا والأفعال الحسنة النية، بما في ذلك الملاحقة القضائية الفعالة وفرض أحكام السجن. وبمجرد استيفاء هذه المتطلبات الأولية، فإن خطة إضافية لتنشيط السلطة الفلسطينية ستتعامل مع الفساد المتجذر بعمق وتحويلها إلى ديمقراطية فعالة مع انتخابات منتظمة يمكن من خلالها تطوير نظام قضائي يعمل بكامل طاقته.

دروس 7 أكتوبر

باختصار، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتوقف عن الترويج لخطاب كراهية اليهود والمعركة المستمرة ضد وجود الدولة اليهودية قبل أن تعتبر مناسبة لتولي أي موقف بشأن "اليوم التالي" في غزة. ويتعين على العالم أجمع، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أن يتعلم الدروس المستفادة من مذبحه السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وألا يتسامح بعد الآن مع أي دعم فلسطيني للإرهاب وغرس عقيدة الكراهية. وينبغي لإسرائيل والمجتمع الدولي، مرة واحدة وإلى الأبد، أن

يتخلها عن عمالها المتعمد المؤسف، الذي تبنته منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو لأول مرة في عام 1993، والتي تجاهلت فشل الفلسطينيين في تنفيذ التزاماتهم وتعهداتهم. ولن يتسنى معالجة نقاط الضعف الكبيرة الأخرى التي تعيب السلطة الفلسطينية. مثل الفساد المستشري وانتهاكات حقوق الإنسان. والتي تجعلها حالياً غير صالحة للاضطلاع بدور مركزي في مرحلة ما بعد حماس في غزة إلا بعد حل هذه المشاكل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الجيش الإسرائيلي يطرح خطة تجريبية في مدينة غزة تهدف إلى إعطاء السلطة لسكان محليين غير منتسبين لأي فصيل الحكم – تقرير

بحسب التقرير التلفزيوني فإن الجيش التقى مع قادة محليين في حي الزيتون ويريد منهم أن يتولوا مسؤولية توزيع المساعدات على أمل إنشاء بديل لحكم حماس

أفاد تقرير تلفزيوني أن الجيش الإسرائيلي يدفع بخطة لإنشاء هيئة حكم فلسطينية محلية تحل محل حركة حماس في حي الزيتون بمدينة غزة. وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن إسرائيل تريد من قادة المجتمع الفلسطيني المحليين الذين لا ينتمون إلى حماس أو إلى السلطة الفلسطينية أن يتولوا حكم غزة بعد الحرب.

وأفادت القناة 12 أن الزيتون سيكون بمثابة برنامج تجريبي لهذه الجهود، مضيفاً أن مسؤولين من الجيش الإسرائيلي التقوا بالفعل مع مجموعة من قادة المجتمع الفلسطيني الذين لم يتم ذكر أسمائهم وسيتم تكليفهم بحكم سكان المنطقة الذين لم يفروا جنوباً بسبب القتال. وقال التقرير، الذي لم يستشهد بأي مصادر، إن إسرائيل تأمل في أن يساعد تولى السكان المحليين مسؤولية توزيع المساعدات في خلق بديل لحماس، لكنه أشار إلى أن التحدي الأكبر سيكون تأمين المنطقة "لمنع حماس من التدخل". وذكرت الشبكة التلفزيونية أيضاً أنه كجزء من البرنامج التجريبي، تشدد إسرائيل على إصلاح شامل للمناهج الدراسية التي يتم تدريسها في مدارس غزة، قائلة إن الكتب المدرسية تعرض ضد إسرائيل واليهود.

وقد أعرب المحللون عن شكوكهم الشديدة في هذه الجهود، مشيرين إلى احتمال أن يتم فقدان شرعية أي من قادة المجتمع الفلسطيني الذين يُرى أنهم يتعاونون بشكل علني ومن جانب واحد مع إسرائيل، وربما قد يجد هؤلاء حياتهم في خطر، ويشيرون إن الولايات المتحدة بذلت جهداً مماثلاً بعد غزوها للعراق قبل عقدين من الزمن إلا أن هذه المحاولة جاءت بنتائج عكسية. وفي حين يعتقد الكثيرون في المؤسسة الأمنية أنه ينبغي تكليف السلطة الفلسطينية بقيادة الجهود الحكومية، فإن الجيش الإسرائيلي يتلقى توجيهات من مكتب نتنياهو بعدم صياغة أي خطط رسمية لحكم ما بعد الحرب في غزة تشمل السلطة الفلسطينية، وبالتالي تُترك مع الإطار الذي يحاول حالياً تطويره في حي الزيتون، كما قال مسؤولون لـ"تايمز أوف إسرائيل".

في حديث له يوم الأربعاء، أشار الوزير في كابينة الحرب بيني غانتس إلى "برنامج تجريبي" لتوزيع المساعدات في غزة، حيث تعهد بأن إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة الأمنية الكاملة ولكن لن تكون هناك سيطرة مدنية بعد انتهاء القتال الذي أثاره الهجوم الذي قادته حماس في 7 أكتوبر.

ووعده بأنه "في أي وضع مستقبلي، ستحافظ إسرائيل على تفوقها وقدراتها العملية في قطاع غزة بأكمله"، مشدداً على أن إسرائيل "لن تسمح للقتلة بالعودة إلى السيطرة على الأماكن التي يعمل فيها الجيش الإسرائيلي". وأضاف: "نحن ندرس عدداً من الخيارات حتى يتم تسليم المساعدات لغزة من خلال إدارة دولية من الدول العربية المعتدلة بدعم من الولايات المتحدة". وقال "إننا نعمل حالياً على الترويج لبرامج تجريبية للتسليم" من خلال أطراف ثالثة. وتابع قائلاً: "هدفنا وهدف الدول المانحة هو الهدف نفسه: مساعدة السكان وليس الإرهابيين. ونحن نعمل على تعزيز المحور المعتدل في مواجهة إيران، وإنشاء إدارة إقليمية تساعد الفلسطينيين على بناء حكومة أخرى في غزة".

كما تناول غانتس في تصريحاته يوم الأحد مسألة غزة ما بعد الحرب، وحذر من أن إعادة بناء "القدرة على الحكم في غزة، والتي لا يمكن أن تكون حماس ولا ينبغي أن تكون إسرائيل" قد تستغرق سنوات، وقال إن الإدارة المدنية المستقبلية للقطاع الساحلي ستشمل على الأرجح "فلسطينيين محليين مدعومين من لجنة إقليمية أو من ترتيب من نوع ما".

* * *

معاريف: دحر إسرائيل إلى مجال الدولة المنبوذة

بقلم ران أدليست

الجمود الحقيقي الذي يدهور دولة إسرائيل إلى اشتعال إقليمي هو الجمود السياسي الداخلي الذي يمنع التقدم في تهدئة كل الجبهات، ومثل مأساة معروفة مسبقاً، تسير دولة إسرائيل نحو أحداث رمضان التي فيها إمكانية اشتعال كامنة. فاستخدام الجيش بكل قوته لإطفاء النار معناه جباية ثمن باهظ آخر بالضحايا منا وبالقتلى منهم. كل هذا يؤدي ضمن أمور أخرى إلى عالم يدحر إسرائيل من خلال إجراءات قانونية إلى مجال الدول المنبوذة، بما في ذلك العقوبات. وحتى لو عرضنا صوراً فظيعة وأليمة من جانبنا، فإن الساحة الدولية انقلبت وتطالبنا بدفع أثمان على جرائم الحرب. ليس الجدال الآن من محق ومن لاسامي بل من العجي الذي أدخلنا إلى هذا الفخ. في الأسبوع الماضي يبدو أننا اعفينا من عقوبة فورية حين رفضت المحكمة الدولية في لاهاي طلب جنوب إفريقيا إصدار امر احترازي ضد العملية في رفح. من السابق لأوانه جداً تسويق "انتصرنا" لأن المبرر للتأجيل كان ان الأوامر التي أصدرتها المحكمة في كانون الثاني تغطي على أي حال رفح أيضاً، بحيث أننا لا نزال في ظل تهمة الإبادة الجماعية وفي اجراء قانوني آخر في لاهاي. إضافة إلى ذلك، في 2022 قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الاستجابة لطلب السلطة الفلسطينية التوجه إلى لاهاي لفحص قانونية احتلال الجيش الإسرائيلي في المناطق. 87 دولة ايدت الاجراء. وبدأت المداولات هذا الأسبوع والفتوى سترفع إلى الجمعية العمومية مع نهاية السنة.

احتمال العقوبات عال جداً والطريق ممهدة إلى محكمة الجنايات في لاهاي، حيث على أي حال يجري تحقيق نشط في موضوع غزة والمناطق من قبل المدعي العام كريم خان. من هنا بالمناسبة كفيلاً بان يصدر قرار أيضاً بالمسؤولية الجنائية للأفراد، مقرري السياسة وضباط كبار عن جرائم حرب. باختصار كل من استوطن خلف الخط الأخضر وبخاصة من اجتاز الخط وحاز السلاح. رد فعل حكومة إسرائيل: نحن لا نعترف بهؤلاء اللاساميين. لا ادري إلى أين ستؤدي هذه الخطوات، وإذا كان عقاباً عشوائياً كهذا أو ذلك سيؤدي إلى أي تغيير. اعرف بيقين بان الفتيل

الأميركي أخذ في القصر. إدارة بايدن تتردد في مسألة: كيف نصفي سياسياً نتنياهو وشركاءه دون أن نمس بالتعاون العسكري مع إسرائيل الذي هو مصلحة أميركية. استعراض لنصوص صحافية يبين أنه ليس واضحاً متى وهل كفيلة إدارة بايدن بان تفقد صبرها بقدر ما تقترب حملة الانتخابات هناك. الى جانب الدعم العسكري تغرقنا الإدارة بخطط للاعتراف بالسلطة الفلسطينية كعضو كامل في الأمم المتحدة، إعادة إقامة مكتب م.ت.ف في واشنطن (أغلقت في عهد ترامب) وتجميد البناء في المستوطنات، ناهيك عن ان كل تسوية سياسية ستقوم على أساس حدود 1967.

في إسرائيل، كالمعتاد، يتعاطون مع هذه التقارير كمؤشرات نطف في تنقيب عشوائي. لكن الضغط يتسلل الى الجمهور والحكومة تبحث عن كل سبيل كي تكتل الشعب من ورائها بما في ذلك تجنيد الرعاغ الغاضب الى شعائر جماهيرية في الأعياب وطنية كتجنحة النائب عوفر كسيف الذي ايد ذلك الالتماس ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية في لاهاي. القانون الأساس يقول ان الكنيسة تتيح لهيئتها العامة ان تنجى نواباً فقط في حالات التحريض على العنصرية او تأييد الكفاح المسلح ضد إسرائيل. كسيف لا يهدد في شيء أمن إسرائيل. والجيش الإسرائيلي يعمل بوحشية فيما هو يحافظ على حياة جنوده في نقاط الاحتكاك بواسطة احزمة تقتيل تخرج عن التوازن في حمية المعركة. فهذه ليست إبادة جماعية لكنها تستوجب محاسبة داخلية لمن جلبنا الى هذا الوضع.

حماس مذنبه؟ بالتأكد. لكن من خدمها هي حكومة اليمين بكامل الغباء.

* * *

هآرتس: إسرائيل: القاضي و"لاهاي" والدول والعالم... كلهم مذنبون

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

ليس هناك دول كثيرة تتوق إلى الكرامة والفخر الوطني مثل دولة إسرائيل. بدءاً بالألعاب الأولمبية ومروراً باليوروفيجن وانتهاءً ببطولة العالم في لعبة النرد. أي فوز لإسرائيل في دور الثمانية في بطولة كرة الريشة يثير الفخر الوطني هنا، وأي ميدالية في بطولة التايكوندو في ألبانيا تجلب الكرامة، والميدالية الذهبية في مسابقة الطوق الجماعي وضعتها على خارطة العالم، وبطولة أوروبا في التزلج على الماء غيرت مكانتها. مغنية إسرائيلية سابقة تمثل لوكسمبورغ في مسابقة اليوروفيجن في هذه السنة؟ "هذا يعتبر فخر أزرق - أبيض".

مشكوك فيه أن تكون هناك دولة أخرى تعتبر هذه الإنجازات الصغيرة مهمة لها بهذه الدرجة. كأن أي أحد في العالم يغير نظرتة من كازاخستان بسبب أن أحد الرياضيين فيها فاز ذات مرة في مسابقة التزلج على الجليد. أما إسرائيل فتعتبر هذا حدثاً قومياً مرفقاً بمكالمة هاتفية من الرئيس مع الفريق. هذا التوق الصبباني للاعتراف كان يمكن أن يكون مؤثراً وحتى مثيراً للانفعال بدولة فتية تشق طريقها، لو أن إسرائيل لم تمس بكرامتها في المواضيع المهمة. لولا الإنجازات الرياضية والإنجازات في اليوروفيجن، تبدو إسرائيل دولة بدون كرامة. ربما تتخيل هي أن عيدن غولان ستغطي في مالمو على ما يحدث في خان يونس، لكن هذا بالطبع مجرد أمنية عبثية. لا يمكن التصديق كيف أن دولة تخشى كثيراً على كرامتها تتصرف وكأن مكانتها الدولية لا

تهمها. الحرب في غزة أوصلت مكانتها إلى حضيض غير مسبوق، لكن إسرائيل أغمضت عينها وفكرت بشكل صيبياني بأنها إذا ما فعلت ذلك فلن يشاهدونها في عارها. هي لا تفعل أي شيء من أجل تحسين مكانتها وكرامتها، وتعيد لنفسها القليل من الفخر. يصعب وجود دول أخرى أوصلها سلوكها مرتين متتاليتين في غضون بضعة أسابيع إلى لاهاي. الاتهام بالإبادة الجماعية ومناقشة الاحتلال مع تهمة لا يمكن تحملها، وهي أنه احتلال غير قانوني بشكل واضح.

ماذا بشأن إسرائيل؟ ترى البصق في وجهها مطراً، فتهم القاضي بابن الزانية، والدول باللاسامية، العالم منافق وفض، أما هي فلا ذنب لها في الاتهامات الموجهة إليها. حتى إن هذه الاتهامات لا تهمها. جميع القنوات المهمة بثت هذا الأسبوع جلسات المحكمة في لاهاي، ووحدها إسرائيل التي تجاهلتها. هذا أمر غير مهم. إذا أغمضنا العيون فلن يرونا! وإذا تجاهلنا لاهاي فهي إذن غير موجودة. لكن لاهاي موجودة، وكان يجب أن تثير فينا الإحراج والخجل الكبيرين، بعد أن شاهد العالم غزة، وشاهد وأصيب بالغيثان، لا إنسان إلا وسيتصرف بهذا الشكل، جاءت النقاشات القانونية في لاهاي حازمة وراسخة وجديّة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، بل وأكثر من ذلك فيما يتعلق بالاحتلال، لكن إسرائيل تتجاهل.

إسرائيل تنازلت عن بقايا شرفها، ولا يهمها إذا كانت دولة معزولة ومنبوذة، في الأصل العالم كله ضدنا. ستحتل رفح، حتى لو أدى ذلك إلى دهورة مكانتها أكثر، وهي لن تشارك في نقاشات "لاهاي" حول احتلالها هي نفسها، حتى لو أثبت ذلك بشكل واضح بأن ليس لها خط دفاع. إسرائيل تنازلت عن بقايا شرفها، ولا يهمها إذا كانت دولة معزولة ومنبوذة، في الأصل العالم كله ضدنا، لذا من غير المهم كيف تتصرف، ما دام الأمر لا يؤدي إلى اتخاذ خطوات فعلية ضدها.

إضافة إلى التزويد بالسلح والفيديو في مجلس الأمن وعدم فرض عقوبات حتى الآن، فإن للدولة، كما للشخص، ذخراً مهماً، وهو السمعة؛ لكن إسرائيل تنازلت عنها. ربما يئست من العالم، أو اكتشفت بأنه يمكن العيش بدونها. هذه سمعة ليست في اعتباراتها، قبل وبعد أي حرب. كانت هناك سنوات كان هذا العالم نفسه يجب إسرائيل عندما كانت تتصرف كعضو في أسرة الشعوب. ربما العالم يكون ساخراً ويحب القوة فقط، كما تقول إسرائيل لنفسها، ولكن في العالم عدالة وقانون دولي واعتبارات أخلاقية ومجتمع مدني ورأي عام، وهذه أمور مهمة، على الأقل مثل المرتبة الثالثة، "المحترمة" في اليوروفيغن 2023.

* * *

هآرتس.. رئيس الوزراء الأسبق أولمرت محذراً نتنياهو: ستفتح الباب على يأجوج ومأجوج

الهدف الأسى للثنائي، بن غفير وسموتريتش، ليس في المقام الأول احتلال قطاع غزة. واستيطان أرجاء قطاع غزة المدمر ليس هو المأمول لمجموعة الحالمين المسيحانيين الذين سيطروا على الحكم في دولة إسرائيل. غزة هي فصل المقدمة، والمنبر الذي تريد هذه المجموعة إقامته كأساس تدير فوqe المعركة الحقيقية التي يتطلعون إليها: المعركة على الضفة الغربية والحرم.

الهدف النهائي لهذه الزمرة هو "تطهير" الضفة الغربية من السكان الفلسطينيين، و"تطهير" الحرم [المسجد الأقصى] من المصلين المسلمين وضم "المناطق" [الضفة الغربية] لدولة إسرائيل. وطريق هذا الهدف مشبعة بالدماء، الدماء الإسرائيلية في

الدولة وفي المناطق التي تسيطر عليها منذ 27 سنة والدماء اليهودية أيضاً في أرجاء العالم الواسع. بالطبع أيضاً دماء فلسطينية كثيرة، في المناطق والقدس، وإذا لم يكن هناك مناص، ففي أوساط عرب إسرائيل أيضاً. هذا الهدف لن يتحقق بدون مواجهات عنيفة وواسعة النطاق. حرب يأجوج ومأجوج، حرب الجميع ضد الجميع. في الجنوب وفي القدس وفي أراضي الضفة، وإذا احتاج الأمر، على الحدود الشمالية أيضاً.

هذه الحرب ستعزز الانطباع بأننا نناضل على حياتنا وعلى وجودنا. ومسموح فعل أمور غير محتملة في الحرب على الوجود، و"شبيبة التلال" [المستوطنون الأكثر تطرفاً] يثبتون كل يوم بأن الكثيرين في أوساطهم مستعدون لذلك. زمرة المشاغبين هذه نجحت في الانتصار في المرحلة الأولى قبيل الفوضى والحرب الشاملة التي يبدو أنهم يريدون اندلاعها هنا. فقد سيطروا على الحكومة الإسرائيلية وجعلوا من يترأسها خادماً لهم. إمكانية أن يحلوا الحكومة وإبعاد رئيس الحكومة عن إدارة شؤون الدولة ليست هدياناً، بل هي عملية تحدث بالفعل في هذه الأثناء، مرحلة تلو أخرى.

أولاً، لقد قرر بن غفير وسموتريتش التضحية فعلياً بالمخطوفين. بهدف منع احتمالية إنهاء العملية العسكرية الناجحة، التي حققت حتى الآن إنجازات مثيرة للجيش الإسرائيلي، حتى لو كان ذلك بثمن باهظ، من الواضح أننا بعيديون عن "النصر المطلق". هذا النصر غير ممكن. وحتى لو استمرت العملية العسكرية لشهرين آخرين، فإن الثمن الذي ستجنيه لا يساوي "حلم" الانتصار الذي لا احتمال حقيقياً لتحقيقه.

استمرار العملية العسكرية الآن سيجر الجيش إلى داخل رفح، هكذا يأملون. هذه العملية ستعرض اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر للخطر بشكل حقيقي وفوري. ولا شك أن مصر والأردن والإمارات والسلطة الفلسطينية والسعودية أيضاً، جميعها تأمل أن يتم القضاء على حماس وتحطيمها، لكن مصر تعرف أن هناك احتمالية كبيرة بأن استمرار العملية العسكرية الإسرائيلية سيوقظ الإخوان المسلمين من سباتهم. فقد رأت مصر في السابق كيف أن النظام المصري الذي فرض الانضباط العسكري من أجل وقف هذه الجهات الإسلامية المتطرفة، لم يستطع الوقوف أمام مظاهرة المليون في شارع التحرير في مركز القاهرة. وإن جهوداً كبيرة، بدعم هادئ من المجتمع الدولي، هو الذي مكن الجهات الأكثر اعتدالاً برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، من السيطرة على مقاليد الحكم في مصر وقيادتها كعامل سياسي وعسكري يساعد على الاستقرار في الشرق الأوسط.

عبد الفتاح السيسي والقيادة العسكرية لن يقوموا بمخاطرة قد تدهور مصر إلى فوضى يصعب الخروج منها. استمرار العملية العسكرية في رفح، التي فيها أكثر من مليون فلسطيني، هو الفتيل الذي سيشتعل الشوارع في المدن المصرية، وربما في الأردن، وهي الدولة الأخرى التي علاقاتها مع إسرائيل حيوية لأمننا.

قبل تدهور الأحداث سنقف أمام عدد من الدول العربية المعتدلة، التي فقدت ما بقي من الثقة بالقدرة على إيجاد شبكة علاقات تقوم على التعاون مع إسرائيل.

ولكن حتى الولايات المتحدة، الحليفة التي هبت بشكل مثير للإعجاب لمساعدة إسرائيل في وقت أزمة غير مسبوقة، عندما كانت الحكومة تقلق ورئيسها فقد ما بقي له من القدرة على التقدير والشعور بالمسؤولية، ستقوم هي الأخرى بخطوات تقوض قدرة إسرائيل على مواصلة إدارة العملية العسكرية والسياسية، واستقرار اقتصادها.

في ذروة كل هذه الأحداث، قرر نتنياهو إشعال منطقة الحرم. عندما تبدأ أعمال الشغب حول حرية الصلاة للمسلمين في

إسرائيل والفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس، ستندلع موجة إرهاب واسعة. وثمة خطورة خاصة تنطوي على هذا القرار إزاء مظاهر المسؤولية والتضامن لمواطني إسرائيل العرب مع الضائقة التي تمر فيها دولتهم. بدلاً من احترام تضامن المجتمع العربي، يقوم نتنياهو وبن غفير بتحديه والتحريض ضده. أي شخص عاقل يرى بالتأكيد هذه الديناميكية الحتمية. وبن غفير وسموتريتش وآلاف "شبيبة التلال" العنيفين وآخرين كثيرين في "المناطق" [الضفة الغربية]، الذين ما زالوا يحافظون على مستوى من ضبط النفس، يدركون ذلك.

لا طريقة لتفسير سلوكهم عدا عن أن هذا هو ما يريدونه، وأن هذا ما يأملونه. وعند اندلاع موجة الإرهاب سيقول لنا هؤلاء الحاملون المسيحانيون بأنه يجب وقف الإرهاب بالقوة، هكذا ستندلع الحرب في مناطق "يهودا والسامرة كلها". حتى الآن لم نقل أي شيء عن الحدود الشمالية. يمكن محاولة التوصل إلى تفاهات مع لبنان حول حل قضية الحدود، التي قد تهدئ النار التي اشتعلت هناك وجعلت عشرات آلاف الإسرائيليين يهربون من بيوتهم. الإدارة السليمة المتأنية وبدون تصريحات متبجحة وتهديدات لانهائية، ربما تخلق معادلة تمكن حزب الله من عرض صورة شكلية لإنجاز عن طريق حل النزاع الذي امتد لسنوات طويلة حول عدد من النقاط على خط الحدود الحالي، وتبرير انسحابه إلى ما وراء الليطاني. هذا الأمر سيمكن إسرائيل من إعادة الشعور بالأمان في أوساط سكان الجليل وعودتهم إلى بيوتهم لمدة 17 سنة أخرى من الهدوء، كما فعلت حرب لبنان الثانية.

لكن بن غفير وسموتريتش لا يريدان تهدئة الحدود الشمالية. الحرب هناك ستعزز الادعاء بأنه لا مناص من القضاء على كل الأعداء، في كل الجهات وفي كل القطاعات، بأي ثمن. رئيس الحكومة يدرك النتيجة الحتمية للاستسلام الكامل لعصابة المشاغبين الذين يسيطرون على الحكومة. هو يرى ويعرف، لكنه يتعاون. في نهاية المطاف (ربما في بداية المطاف) بات نتنياهو مستعداً للتنازل عن المخطوفين وتقويض اتفاقات السلام مع مصر والأردن، التي تعتبر لبنة جوهرية في البنية التحتية لأمن دولة إسرائيل. وهو مستعد لتقويض العلاقات مع الولايات المتحدة إلى درجة الأزمة المكشوفة مع الرئيس الأكثر التزاماً في التاريخ بدولة إسرائيل، جو بايدن. نتنياهو يدرك أن استمرار هذه المغامرة سيؤدي إلى عزلة إسرائيل في المجتمع الدولي كما لم تكن في يوم ما. مهما كانت الأقوال صعبة، فلا مناص من قولها: يا نتنياهو، هذا المسار سينتهي بالكثير من سفك الدماء. انظر، لقد تم تحذيرك.

* * *

يديعوت أحرونوت: هارتس: لسموتريتش: دولتك هشة بين النهر والبحر.. وطابعها الاستيطاني سيجلب "المذبحة الكبرى"

بقلم ديمتري شومسكي

"أولاً، الاستيطان يخلق الأمن. والجنود لا يحمون المستوطنين، بل المستوطنون هم القطاع الأمني لدولة إسرائيل، فلو كان هناك مستوطنون، لما حدثت مذبحة 7 أكتوبر"، قال وزير المالية بتسلييل سموتريتش في مقابلة مع "أخبار كان" في بداية الشهر. سموتريتش مخطئ ومضلل. في 7 أكتوبر كان هناك أيضاً مستوطنون في منطقة المذبحة، لكنهم لم يمنعوا حدوثها فحسب، بل وفقدوا حياتهم فيها. سكان النقب الغربي الذين قتلوا على يد الحيوانات البشرية الحمساوية، الذين اقتحموا

أسوار سجن غزة، كانوا مستوطنين. هذا الأمر يسري على ضحايا وادي القتل في حفلة "نوف"، الذين جاءوا إلى حفلة الموت من الأجزاء المختلفة للاستيطان الإسرائيلي بين البحر والنهر.

من عام 1967 فما بعد، ومنذ تحولت إسرائيل من دولة قومية مع حدود دولية إلى حركة قومية - استيطانية، شبه دولة، وجد معظم مواطنيها أنفسهم مشاركين في مشروع المضي بالاستيطان خلف الخط الأخضر، الهادف إلى إبعاد شعب محلي عن أرضه، والنتيجة الحتمية هي خلق الاحتكاك والمواجهات العنيفة والمستمرة مع هذا الشعب. أصبح الإسرائيليون في الـ 56 سنة الأخيرة مستوطنين، لا لأنهم يمولون مشروع الاستيطان في مناطق الـ 1967 بأموال الضرائب فحسب، بل لأنه في ظل غياب حدود سياسية معترف بها ومتفق عليها بين إسرائيل والشعب الفلسطيني فإن جميع الإسرائيليين في المقدمة، وبشكل نادر أيضاً غير اليهود، ضحايا محتملون للمقاومة العنيفة للاستيطان. في نهاية المطاف، أن تكون مستوطناً، الفئة شبه العسكرية أكثر مما هي مدنية، يعني أن تكون معرضاً لهجمات السكان الحاليين في الفضاء الذي يشكل هدفاً للاستيطان. بهذا المعنى، فإن المستوطنين هم المواطنون الذين يستوطنون في الضفة الغربية والمواطنون الإسرائيليون الذين هم داخل الخط الأخضر. لقد كان يتوقع من سموتريتش وأتباع أيديولوجيا "أرض إسرائيل الكاملة"، الذين يتنون "حكم نتساريم مثل حكم تل أبيب" هو مفهوم ساري المفعول أيضاً بعد الانفصال عن قطاع غزة، كان يتوقع منهم الاعتراف بأن ضحايا 7 أكتوبر كانوا من المستوطنين، بالضبط مثل المستوطنين في "يهودا والسامرة" في الوقت الحالي، أو المستوطنين في "غوش قطيف" سابقاً. ولكن في حينه، كان على سموتريتش الاعتراف بحقيقة أن سكان كيبوتسات غلاف غزة هم مستوطنون لم تمنع فقط المذبحة، بل كانت في الحقيقة هي سبب حدوثها.

نتيجة لذلك، كان عليه الاعتراف أيضاً بأنه لولا الانفصال لكان مستوطنو "غوش قطيف" ضحايا مذبحة مثل التي حدثت في 7 أكتوبر. المعنى، إن الانفصال الحقيق ربما هو ما أنقذ حياتهم. في نهاية المطاف، وبعد أن يعترف بكل ذلك، كان عليه التوصل إلى الاستنتاج المطلوب؛ أن التوق للعودة إلى إقطاع غزة أمر تافه أمنياً، وأن الطريقة الوحيدة لمنع المذبحة القادمة هي وضع حد للطابع الاستيطاني الهش لوجود إسرائيل بين البحر والنهر، من خلال تحقيق تسوية سياسية دائمة بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، بضمانة العالم الحر ودول المنطقة.

في خطابه في الكونغرس الصهيوني الـ 22 (1946/12/16) أحسن دافيد بن غوريون صياغة المبدأ الأساسي الواقعي - التاريخي، الذي يلزم الصهيونية: "فقط هكذا، مفهوم مناهض للصهيونية"، معنى ذلك، أن ما خدم أهداف الصهيونية في السابق، قد يقوضها في الحاضر، وأن على الصهيونية أن تعرف كيفية ملاءمة طرق عملها مع تغيرات الوقت. هذا الفهم ما زال يسري بشكل واضح بخصوص قضية الاستيطان. لا خلاف بأنه وقبل قيام الدولة، كان الحلم بالاستيطان يعتبر وسيلة حيوية لتحقيق الهدف السياسي الأسى للصهيونية - تقرير المصير القومي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل.

لكن في الوقت الحالي، بعد إقامة دولة إسرائيل، بات الاستيطان اليهودي غير المحدود في أرض إسرائيل يعرض أمن إسرائيل للخطر ويعمل على تآكل مكانتها الدولية إلى درجة نزع شرعيتها، وبذلك يساهم في تقويض أسس وجود الصهيونية. في الوقت نفسه، فإن الاستيطان وروحه المتغلغلة بين المواطنين اليهود في إسرائيل، تجعل المذبحة التالية للمستوطنين أقرب - خلف الخط الأخضر أو داخله. لذلك، فإن أيديولوجيا الاستيطان باتت في جذور الوجود اليهودي في دولة إسرائيل، ولذلك فإن كل من يضعون سلامة الدولة وأمن مواطنيها في مقدمة اهتماماتهم، عليهم شن حملة فكرية وسياسية مضادة لهذه الأيديولوجيا.

إسرائيل اليوم: مشترطة عودة "المحتجزين" .. إسرائيل للغزيرين: "سنحترم" أول 10 أيام من شهركم المقدس

بقلم يوأف ليمور

لأول مرة منذ نشوب الحرب، طرحت إسرائيل إنذاراً واضحاً لحماس: إذا لم تتقدم المفاوضات لتحرير المخطوفين وتنضج في الأيام القليلة القادمة، فسنتلق عملياتنا في رفح شهر رمضان. ولهذه الخطوة أهمية لعدة أسباب:

الأول أن إسرائيل تأخذ بالمبادرة؛ فبعد زمن طويل كانت سلبية فيه وتنتظر رد الطرف الآخر، ها هي ترسم حدوداً واضحة لها تاريخ انتهاء أيضاً: الأحد، 10 آذار، بداية شهر رمضان. إذا تم عقد صفقة حتى ذلك الحين، فستؤجل رفح أسابيع وربما أشهراً، تبعاً لكمية المخطوفين الذين سيتحررون. وإلا فستفكك إسرائيل كتائب حماس في رفح الآن، مع كل الأثمان المرافقة لذلك.

السبب الثاني هو أهمية شهر رمضان للمسلمين بعامه، للفلسطينيين بخاصة في هذه الحالة. يتجمع اليوم في رفح نحو 1.4 مليون فلسطيني، معظمهم لاجئون من شمال القطاع وخانيونس، حيث سبق للجيش الإسرائيلي أن عمل. حملة في رفح ستستوجب تحريكهم إلى منطقة أخرى في القطاع وستشوش الفرصة بحياة اعتيادية للصلاة والإفطار في العيد. حملة كهذه ستحول رفح أيضاً بالضرورة - وكذا معسكرات الوسط التي لم يعمل الجيش بعد في بعضها - إلى منطقة حرب سيدفع السكان فيها ثمنها في الشهر الأقدس والأهم لهم في السنة. تأمل إسرائيل في أن يحقق هذا التخوف ضغطاً جماهيرياً - شعبياً في غزة، يدفع قيادة حماس للعمل على صفقة الآن.

السبب الثالث دولي. فإسرائيل لا تهدد فقط بل وتمد يدها أيضاً، وتقول عملياً إنها مستعدة لاحترام شهر رمضان - والتخفيف في أثنائه من ضائقة الفلسطينيين في غزة - على أن تحظى ضائقتهما، وعلى رأسها المخطوفون، بتخفيف موازٍ. هذه جزرة مهمة سيكون من السهل على إدارة بايدن وحكومات أخرى في الغرب وزعماء العرب تسويقها كنجاح لهم في تقليص حجوم الحرب وأضرارها.

السبب الرابع، بل والأهم هو داخلي. فمنذ بضعة أسابيع وعائلات المخطوفين تشك في أن قضيتهم قد نحيت جانباً باسم أهداف أخرى. ويؤمن بعضها بأن بين وزراء الحكومة من هم مستعدون للتضحية بالمخطوفين كي لا يدفعوا الثمن الكامن في إعادتهم إلى الديار بإرجاء الحرب وبإرجاء سجناء أمنيين. الآن، تزيل إسرائيل هذه الشكوك وتؤشر إلى أنها مستعدة لمُد اليد نحو مفاوضات إلى اتفاقات محتملة في المستقبل.

إن الطريق إلى الصفقة لا تزال طويلة. حماس وضعت وستضع قيوداً، وستطالب بأثمان باهظة، بعضها سيثير خلافات داخلياً في إسرائيل. لإسرائيل ما تخسره إذا لم تنفذ الصفقة: بحياة وسلامة المخطوفين، وكذا تأكل دولي لمكانتها ودعمها، بحيث من المجدي عدم الاستخفاف بأضرار ذلك الفورية والمستقبلية. بالمقابل، لحماس أيضاً ما تخسره: ليس فقط في استمرار استنزاف قوتها العسكرية وتفكيك مؤسساتها السلطوية، بل أيضاً بالمس بقاعدة الدعم الشعبي لها - الشعب الفلسطيني. وعليه، فالصفقة مصلحة مشتركة للطرفين. يمكن لإسرائيل أن تحتل أثمانها بوقف مؤقت للقتال وبإرجاء سجناء، لأنها

ستسمح لها بالقيام بواجبها لتحرير المخطوفين، وربما أيضاً لاستغلال الهدنة في القتال لأجل إعادة بعض من سكان الجنوب والشمال إلى بيوتهم (على فرض أن تكون في الشمال هدنة موازية) والبدء بإعادة بناء الاقتصاد.

* * *

يديعوت أحرونوت: ماذا يعني انتقال المفاوضات حول "الصفقة" من القاهرة إلى باريس؟

بقلم ناحوم برنياع

لا توجد صفقة مخطوفين، وثمة محافل مسؤولة تتحدث عن فرصة حتى 50 في المئة، لكن استئناف المفاوضات يبدو قريباً. وكما نشر لأول مرة في "واي نت" أول أمس، تحقق توافق يفترض أن يسمح باستئناف المحادثات، السبت، في باريس هذه المرة. الانتقال من القاهرة إلى باريس أكثر من مجرد تغيير للمكان. فالفكرة العامة هي العودة إلى الوراء، إلى مقترح الإطار الذي اتفق عليه في باريس في بداية شباط، والتقدم من هناك.

كما يذكر، ردت حماس على مقترح الإطار الذي تبلور في باريس بمخطط إطار خاص بها. ودار جدال في الجانب الإسرائيلي: قدر طاقم المفاوضات بأنه يمكن التقدم رغم موقف حماس الأولي الصعب؛ وهكذا اعتقد بعض من وزراء "الكابينت المصغر"، أما نتنياهو فاستخدم الفيتو. في البداية، رفض إرسال الطاقم الإسرائيلي إلى القاهرة؛ ولاحقاً وافق على إرسال الطاقم لكنه سحب منه التفويض وضم إليه بيبي ستر أحد موظفي مكتبه. كما صلبّ المواقف في مواضيع جوهرية.

إن بشرى استئناف محتمل للمحادثات في باريس تتيح لكل طرف الادعاء بأنه كان محقاً. سيدعي نتنياهو بأن نهجه الرفض أفضى إلى مرونة في موقف حماس، وهو مصر على أنه المنتصر. وسيدعي آخرون بأن هذا لم يحصل قط: وصل السنوار في الأسبوعين الأخيرين إلى اعتراف بأن فضائل الصفقة تفوق نواقصها. وثمة مسيرة مشابهة وقعت أيضاً بين مقرر السياسة في إسرائيل. التغيير تكتيكي. وهو هش وقد يتغير.

ما الذي تغير؟ في جانب الوسطاء، شدد الأمريكيون الضغط على قطر وعلى إسرائيل على حد سواء. الأمريكيون مقتنعون بأنهم لن يتمكنوا من الوصول إلى الصفقة الكبرى، الإقليمية، بدون صفقة مخطوفين الآن. يخشى المصريون من أن يؤدي استمرار القتال في رمضان إلى انفجارات في الحدود مع القطاع وفي أعمال للإخوان المسلمين في أرجاء مصر على حد سواء. في الجانب الحماسي، السنوار هو الرجل الذي يتخذ القرارات. والمنشورات التي تقول إنه مقطوع الاتصال أو هرب من القطاع كانت وهمية لصحافيين أو دعاية كاذبة لمحافل في إسرائيل.

أوضحت حكومات دول النفط للسنوار ولزملائه في قيادة حماس بأنهم إذا لم يخففوا حدة مواقفهم فلن يتلقوا منهم أموالاً ولا ملجأ لهم ولعائلاتهم. ترى المنظمة في هذا تهديداً وجودياً، كما أنه احتدمت مسألة المسؤولية عن مصير السكان في غزة عشية رمضان، وربما أيضاً مسألة البقاء الشخصي لقيادة المنظمة في غزة. أما الصفقة فستعطيهم بوليصة تأمين.

في الجانب الإسرائيلي، التخوف من اندلاع انتفاضة ثالثة بالصفقة في رمضان عزز الطلب للهدنة. الجيش الإسرائيلي بحاجة إلى هدنة سيستغلها للانتعاش وتسريح جنود الاحتياط وتعلم دروس الحرب. والعنصر الأهم الذي تغير هو الوقت؛ الوقت

الذي وضع حياة المخطوفين في خطر شديد. ومخطط الإطار يؤدي إلى تبادل مخطوفين بسجناء، وهدنة تستمر بضعة أسابيع، وتغيير في مرابطة قوات الجيش الإسرائيلي داخل القطاع. التفاصيل – الكمية، الوقت، المسافة- لم يتفق عليها. والفوارق في المواقف الأولية كبيرة.

الوثيقة التي كتبها آيزنكوت لـ "الكابينة المصغر" والتي نشر "يرون أبراهام" قسماً من مضمونها في القناة 12، دعت للمضي بالصفقة. التقدير السائد هو أن من سرّبها أراد المس بالاثنتين: بنتياهو وآيزنكوت. من المشوق من يكون. وربما لم يرد المسرب إلا إفادة نفسه فقط.

* * *

يديعوت أحرونوت: الاستخبارات الإسرائيلية: لهذا نفذ السنوار هجومه في 7 أكتوبر

بقلم نداد ايال

تبلورت في أسرة الاستخبارات الإسرائيلية صورة واضحة حول الأسباب التي أدت بحماس والسنوار إلى هجمة 7 أكتوبر. الحجة الداخلية للسنوار المفعمة بأصولية عنيفة، أن كل السبل انقطعت. في مداولات الأشهر الأخيرة، أفنع هو ومقربوه أنفسهم بأن الوضع الراهن في الحرم [المسجد الأقصى] في خطر بسبب ممارسات اليمين المتطرف في الحكومة. وأن وضع السجناء الأمنيين يتدهور وسيتهور ولا احتمال لتحريرهم إلا في حدث اختطاف عظيم. في ضوء التطبيع الذي كان قريباً مع السعودية، حدث رمزي وإقليمي عظيم، اعتقدوا بأن القضية الفلسطينية ستبقى في الخلف، وربما لأجيال. بالتوازي، بدأت منشورات عن نية إسرائيل العودة إلى التصفيات المركزة في القطاع؛ كان يفترض أن ينعقد كابينة في نهاية العيد، ونشرت الأمور وصدحت في وسائل الإعلام.

ساد تخوف لدى حماس في غزة، التقطته إسرائيل مراراً، من عملية إسرائيلية مفاجئة تبدأ بموجة تصفيات لمسؤولين كبار. إضافة إلى ذلك، اقتنع السنوار – مثل كل زعماء "محور المقاومة" – بأن إسرائيل ضعيفة وتنهال من الداخل. والإحساس بأن الانقلاب النظامي وردود الفعل عليه تمثل شقوفاً للنظام، شقت طريق كل وكلاء إيران في المنطقة.

واضح أن شخصية السنوار – ذكي، وحشي، جذري – ترتبط مباشرة بنجاح الهجمة المفاجئة للإبادة الجماعية على إسرائيل.

التوصيات لتصفية زعيم حماس في قطاع غزة رفعت مرة تلو أخرى من قادة "الشاباك" السابقين يورام كوهن، ونداف ارغمان، ورونين بار (الذي بصفته رئيس شعبة العمليات في 2011 كتب خطة تصفية السنوار). وقرر المستوى السياسي، عملياً نتنياهو، الامتناع عن ذلك. خمس مرات على الأقل. اكتشف رئيس الوزراء بينيت، بالصدفة تقريباً، وجود إمكانية

عملياتية كهذه، وبدأ يدفع الموضوع قدماً في ولايته القصيرة. بعد خطاب البلطات سئ الصيت والسمعة لزعيم حماس (في ربيع 2022)، وعملية "العاد" في أعقابها، دفع "الشاباك" مرة أخرى إلى عمل مبادر به من إسرائيل يبدأ بقتل السنوار. الجيش الإسرائيلي عارض بشدة. غانتس، بصفته وزير دفاع، أعطى إسناداً كاملاً لموقف الجيش الإسرائيلي. لم يصبر بينيت أكثر مما

ينبغي؛ كما أن شريكه غانتس ولبيد لم يرغبوا في حرب. فقد كانا في المنصب لأشهر قليلة، ونفهم لماذا قبل فكرة الجيش الإسرائيلي – المغلوطة، الوقحة – بأن حماس مردوعة في السنة التالية لـ "حارس الأسوار". لكن ماذا سيقول نتنياهو، الذي فوت إمكانية كهذه مرة تلو أخرى؟ وعلى مدى سنوات طويلة؟ نتنياهو إياه الذي قرر تحرير السنوار من السجن، في صفقة

شاليط؟ كلهم اعتقدوا بوفرة في الوقت. قادة إسرائيل كانوا مقتنعين بأن غزة تنبسط أمامهم مثل كف يد. لا شك أن أسرة الاستخبارات ستستخلص النتائج. وكل قادتها أعلنوا أنهم سيتحملون مسؤولية شخصية. ما يخيف ويجمد الدم هو أن المستوى السياسي لم يبدأ بتفكير داخلي، قوي، حقيقي، تجاه أخطائه الصادمة.

* * *

يديعوت أحرونوت: خطر البقاء بلا "استراتيجية خروج" إسرائيلية

بقلم عاموس جلعاد

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

نحن نوجد في توقيت حساس. قرارات استراتيجية تتخذها هذه الأيام قيادة الدولة – برئاسة رئيس الوزراء – ستقرر مستقبلنا على نحو شبه مصيري. من جهة، يسجل الجيش الإسرائيلي إنجازات عسكرية مبهرة من خلال حرب مصممة، شجاعة ووحدة هدف. لكن من جهة أخرى، بدون استراتيجية خروج، من شأننا أن نعلق في حقل ألغام من الإخفاقات الخطيرة – مصدرها اغلب الظن تغلب السياسة الصغيرة على الاستراتيجية الكبيرة. لقد صرح رئيس الوزراء في الماضي - بما في ذلك من على منصة الأمم المتحدة – بأن في نيته أن يقود سياسة مصممة تمنع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تدعو إلى إبادة إسرائيل من أن تصبح دولة ذات سلاح نووي. لكن منذ اليوم، حسب رئيس مشروع النووي الإيراني السابق فإن إيران هي دولة حافة نووية – وتبعا لقرار زعيمها يمكنها أن تصبح ذات سلاح نووي في غضون وقت قصير. أقواله هذه مدعومة بشكل غير منحاز بتصريحات مقلقة من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا بأقوال قالها قادة جهاز الأمن الأميركي سابقا - ممن ادعوا بأن إيران يمكنها أن تبني سلاحا نوويا في غضون نصف سنة، والوصول في غضون أسبوعين إلى اليورانيوم بمستوى تخصيب 90%، الذي هو المستوى اللازم لإنتاج سلاح نووي. وهكذا فإن المؤرخين سيشيرون إلى رئيس الوزراء كمن بخلاف تصريحاته القاطعة – فشل في منع تزود إيران بسلاح نووي. بالنمط نفسه يمكن أن نشخص الموقف من «حماس» أيضا. فقد أقسم رئيس الوزراء علنا بأنه سيصفي «حماس»، لكن بدلا من هذا، ايد حماسان مضعفة ومردوعة، كجزء من الجهود لمنع مسيرة سياسية مع الفلسطينيين. النتيجة هي مأساة رهيبة في شكل 7 أكتوبر.

نكتب هذه الأمور لأجل التحذير من إخفاقات استراتيجية أخرى. ليس لدولة إسرائيل استراتيجية خروج من الحرب المصممة والمهيرة في غزة، وكنتيجة لذلك نحن نوجد منذ الآن في مسار احتكاك – بل وأكثر من هذا – مع الولايات المتحدة، مع العالم الحر ومع دول عربية مركزية السلام معها هو عمود فقري مركزي في أمننا القومي. وإذا لم تتعاون إسرائيل مع مبادرة بايدن، لا سمح الله، فمن شأنها أن تجد نفسها تجر إلى حكم مباشر في غزة - منطقة ضائقة تستوجب ترميما مكثفا من الأساس. احتلال مباشر لغزة سيصبح عبئا اقتصاديا، سياسيا ودوليا لا يطاق ومن شأنه أن يعرض للخطر أيضا علاقاتنا مع دول عربية ويضاف إلى هذا وزراء معينون يحاولون إضعاف بل وهدم السلطة الفلسطينية ويتطلعون إلى استغلال رمضان كي يشعلوا مواجهة بيننا وبين العالم العربي والعالم الإسلامي.

لا حاجة لحكمة استثنائية كي نفهم أن تفضيل الاعتبارات السياسية الضيقة على الاستراتيجية الواسعة، التي ستؤدي

باحتمالية عالية إلى خلق محور استراتيجي على أساس الدول العربية القوية، بقيادة الولايات المتحدة من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف إسرائيل. إذا لم يغير نتياهاو سياسته، من شأنه أن يتسبب أنه بمعارضته لدولة فلسطينية – فكرة لم تطرح بصفة خطة ملموسة أمام إسرائيل – من شأنه أن يؤدي إلى أن يتكفل العالم، برعاية الولايات المتحدة، حول فكرة الدولة الفلسطينية بالمستوى المبدئي، بشكل يعزز هذا البديل ويجعله واقعا قاتما.

إن تعزيز السلطة الفلسطينية، حسب رؤيا الرئيس الأميركي، هو مسيرة من شأنها أن تستغرق سنوات طويلة، بسبب ضعفها. من هنا قد تشق الطريق إلى عشق العالم لفكرة الدولة الفلسطينية التي ستعرض كبديل وحيد – دون أن يجرى نقاش في مسألة ماذا سيكون وجه السلطة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، لإعمار غزة مطلوب عشرات مليارات الدولارات – وإسرائيل لا تمتلك المال لذلك. وعليه، فإذا ما جررنا إلى حكم المنطقة، سنضعف في قدرتنا على مواجهة التهديد الإيراني المتعاطم، سواء في إيران أم في فروعها مثل سورية واليمن.

تقف إسرائيل على مفترق طرق، وعليها أن تختار بين مسار السياسة الضيقة بالهام محافل متطرفة ذات مذهب هادٍ يؤدي إلى إضعافنا، أو تأخذ الفرصة الذهبية في شكل مبادرة الرئيس بايدن، التي ستسمح لإسرائيل بأن تصفي قدرات «حماس» وتخلق بديل ازدهار وقوى استراتيجية متداخلة في الشرق الأوسط. قوة الجيش الإسرائيلي وأوجه التعاون الاستراتيجية صمدت في اختبار 7 أكتوبر – وليس لها بديل. القوة الاستراتيجية الشاملة لإسرائيل متعلقة بقوتها العسكرية وبحكمتها السياسية – الاستراتيجية. هذا هو زمن القرار.

* * *

هآرتس: عندما انشغل الجيش بتعزيز الاحتلال بدل حماية السكان

بقلم الوف بن

قراءة البيانات مؤلمة جسدياً، لكن لا يمكن ومحظور تجاهل ذلك. ففي 7 أكتوبر وضع الجيش الإسرائيلي على الحدود مع القطاع 400 جندي ودرزينة دبابات أمام آلاف المقاتلين من حماس. على الحدود مع لبنان تم نشر قوة أكبر، 4 – 5 كتائب، لكن هذه ايضا كانت في حالة متدنية من حيث العدد امام حزب الله (عاموس هرئيل، «هآرتس»، 2/16). في الوقت نفسه تم وضع في الضفة الغربية قوات أكبر بكثير. 21 – 22 كتيبة التي تم تعزيزها في اللحظة الاخيرة بفصيلي احتياط تابعين للقيادة الجنوبية بسبب التوتر حول خيمة عضو الكنيست تسفي سوخوت في حوارة.

لا يجب أن تكون رئيس اركان أو رئيس قسم عمليات كي تدرك بأن حماية الحدود كانت المهمة الثانوية للجيش الاسرائيلي عشية الحرب. المهمة العسكرية الرئيسة كانت حماية المستوطنات في الضفة الغربية، أي تعزيز الاحتلال وفرضه على الفلسطينيين. وقد تم تخصيص للاحتلال قوة أكبر بخمسة اضعاف مما في الشمال، وعشرة اضعاف مما في الجنوب. هذه هي نسبة القوى التي تعكس سلم الاولويات الوطنية. «المستوطنات وضعت على رأس هذه الاولويات، وسكان الجليل وغلاف غزة بصعوبة كانوا في المؤخرة.»

إن نقل القوات الكثيف الى الضفة بدأ في آذار 2022، في فترة حكومة التغيير برئاسة نفتالي بينيت، التي خشيت من موجة العمليات التي وصلت الى الخضيرة وتل اييب، وردت بمضاعفة حجم القوات في المناطق وعلى خط التماس، من 15 الى 28 –

29 كتيبة (عملية «كاسر الامواج»). هذه القوات تم تخفيضها قليلا بعد ذلك عندما تقلصت العمليات داخل الخط الاخضر. في السنة نفسها عاد نتياهو الى الحكم على رأس حكومة يمينية مطلقة واعلن في خطوطها الأساسية بأنه يوجد للشعب اليهودي الحق الحصري في «كل ارض إسرائيل». وقام بتعيين بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير في مناصب رئيسية. منذ ذلك الحين تم التوضيح بأن حماية المستوطنات هي المهمة العسكرية الأسمى.

بأثر رجعي اصبح من الواضح أن استغلال الجيش لحماية المستوطنات واخلاء منطقة الشمال ومنطقة الجنوب من الجنود، كان من العوامل الرئيسة للكارثة في 7 اكتوبر. العدو ادرك بشكل جيد الفرصة التي سنحت له. الشخص المتوفى من حماس، صالح العاروري، قال في مقابلة في نهاية آب بأن معظم قوة اسرائيل النظامية، 30 كتيبة، توجد في الضفة الغربية، و فقط قوات قليلة توجد في غزة. «هذا اعتبار عملياتي من اجل العمل الآن» (ترجمة الدكتور ماتي شتاينبرغ). لكن في اسرائيل لم يتم اجراء أي نقاش عام حول تطبيق نظرية الأمن. سواء في الحكومة أو الكنيسة أو حركة الاحتجاج أو الاعلام لم يطرحوا الأسئلة حول انتشار الجيش ومعنى ذلك. فقد وثقوا واعتمدوا على أن كل شيء سيكون على ما يرام حتى بعد تحذير وزير الدفاع يوآف غالنت (علنا) ورئيس قسم الابحاث في الاستخبارات العسكرية (سرا) لرئيس الحكومة بأنه في القريب ستندلع حرب. تحذير العاروري تم تفسيره بأنه تبجح شخص ثرثار «يعرف لماذا يختبئ»، كما رد نتياهو باستخفاف.

في السنة الماضية يبدو أن نتياهو غارق في مواجهة مع رؤساء الأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات، في البداية بسبب الانقلاب النظامي الذي دفعه قدما، وبعد اندلاع الحرب في مسألة المسؤولية عن الفشل. لكن في لحظة الحقيقة، عندما تقرر أين سيضعون الكتائب وأين لا، فان الجيش خضع للمستوى السياسي بدون أي احتجاج أو خلاف. أيضاً في هذا الامر لا يوجد أي جديد. فبعد أن يتم تسريحهم من الجيش، بعض الجنرالات ورؤساء أجهزة الاستخبارات يندمون على الأخطاء التي ارتكبوها ويطلقون التصريحات ضد الاحتلال في المقابلات مع درور موريه («حراس العتبة»). لكن في الوقت الذي يكونون فيه بالزي العسكري وفي مكاتيم فانهم يوافقون بتفهم على التوجهات السياسية التي تضع على رأس المهمات حماية المستوطنين وسلامتهم وقمع الفلسطينيين. وحتى عندما كان الحساب البسيط يظهر لهم بأن النتيجة ستكون التنازل عن النقب والجليل.

* * *

هآرتس: الدخول إلى رفح: سيناريوهات كارثية

بقلم اسحق بريك

لا ينتصرون في الحرب بالمعارك التكتيكية أو بالعملية العارضة الاستثنائية، التي تم فيها إنقاذ مخطوفين في رفح. لا شك أن جنودنا حاربوا ببطولة كبيرة وتضحية، من خلال تعريض حياتهم للخطر وإظهار القدرة المهنية من الدرجة الأولى. لكن هذا غير كاف. فهناك حاجة إلى استراتيجية سياسية بعيدة النظر، تأخذ في الحسبان كل الأخطار التي يمكن أن تحدث في أعقاب دخول قواتنا إلى رفح. وحسب هذه الأخطار يجب اتخاذ قرار حول ماذا سنفعل وكيف. الرغبة في القضاء على «حماس» بأي ثمن غير كافية.

الآن سأطرح عدة أسئلة وسأعرض الأخطار التي يجب أخذها في الحسبان قبل الدخول إلى المخيمات في رفح.

1- هل محاولة نقل 1.4 مليون لاجئ إلى مناطق آمنة، من خلال الإدراك بأنه محظور استخدام السلاح الناري، هي أمر واقعي؟

ما الذي سنفعله مع العدد الكبير جدا الذي سيقرب البقاء في مكانه؟ كيف سنحارب «حماس» عندما سيتضرر عدد كبير من الغزيين، ما سيزيد غضب العالم ويؤدي إلى وقفنا الفوري؟.

2- إذا نجحنا في نقل 1.4 مليون لاجئ إلى مكان آمن بواسطة مكبرات الصوت والمكالمات الهاتفية والمنشورات من الجو، كما قال رئيس الأركان، فهل تم أخذ في الحسبان إمكانية أن تقوم «حماس» بإطلاق النار في الهواء وتؤدي إلى دعر جماعي؟ هكذا حدث أكثر من مرة في ملاعب كرة القدم بسبب الاكتظاظ، وفي رفح بسبب الاكتظاظ الكبير يمكن أن يتم سحق وقتل الآلاف. وكل المسؤولية ستلقى علينا. وماذا بشأن إمكانية أن يقرر كثيرون الذهاب إلى أماكن أخرى وليس إلى المكان الذي نريده؟ الحديث يدور عن 1.4 مليون شخص، والسيطرة على انتقالهم من مكان إلى آخر هي إشكالية جدا.

3- إذا حدثت أعمال الفوضى المذكورة أعلاه فهي ستسبب بأزمة إنسانية. ولذلك فإن إسرائيل ستدفع ثمننا باهظا جدا يتمثل بوقف الحرب.

4- حتى لو اجتزنا بسلام كل هذه العقبات فإنه من الواضح بحد ذاته أنه من بين الـ 1.4 مليون لاجئ يوجد آلاف من مخربي «حماس» على الأقل، وربما عشرات الآلاف، الذين بعضهم هربوا من شمال القطاع ومن جنوبه إلى مدينة رفح، وبعضهم كانوا دائما متواجدين في رفح. هل من غير الواضح لمتخذي القرارات بأن معظمهم سينضمون إلى حملة اللاجئيين إلى الأماكن الآمنة، وأنه لن يكون بالإمكان التمييز بينهم وبين اللاجئيين العاديين؟.

5- كيف سنقوم بمنع مخربي «حماس» من السيطرة على المساعدات الإنسانية في المناطق الآمنة التي سيتم نقل 1.4 مليون لاجئ إليها، كما فعلوا في رفح؟.

6- من الذي سيضمن بأن آلاف المخربين من «حماس» لن ينتقلوا من المناطق الآمنة عبر فتحات الأنفاق التي تنتشر في كل أرجاء القطاع، إلى داخل الأنفاق، وعندها سنجدهم مرة أخرى في مدينة غزة وجباليا والشجاعية (كما يفعلون الآن) وفي خان يونس؟.

7- متخذو القرارات لم يأخذوا في الحسبان حقيقة أن تفاقم القتال مع «حزب الله» في لبنان بسبب الدخول إلى رفح سيقضي نقل القوات من القطاع إلى المنطقة الشمالية، بالإضافة إلى خفض آخر للقوات التي توجد في القطاع. إن إخراج القوات من مدينة غزة أدى إلى عودة «حماس» واللاجئيين إليها، وهذا ما سيحدث أيضا في خان يونس وفي مخيمات وسط القطاع. بسبب التخفيضات الكبيرة التي حدثت في الجيش في العشرين سنة الأخيرة، في خمس فرق وأكثر وقوات أخرى، لا يوجد لدى الجيش الإسرائيلي فائض قوات. وعندما نقوم بتعزيز قطاع معين نحن نضعف قطاعا آخر.

8- هل تم الأخذ في الحسبان إمكانية أن دخول الجيش الإسرائيلي إلى مخيمات رفح في شهر رمضان يمكن أن يشعل «يهودا والسامرة»؟ من أين سيأتون بالقوات من أجل حماية السكان اليهود هناك؟.

9- السؤال الأكثر أهمية هو كيف ستتصرف مصر؟ حتى الآن لا يوجد أي اتفاق معها حول سيطرة الجيش الإسرائيلي على محور فيلادلفيا وإغلاق الأنفاق من شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة. لسنوات كثيرة وصلت وسائل قتالية وذخيرة وعبوات ناسفة وصواريخ مضادة للدروع ووسائل لإنتاج الصواريخ وما شابه من سيناء إلى القطاع، مباشرة إلى أيدي مخربي «حماس». مصر غير مستعدة لإغلاق الأنفاق في جانبها، لأنه حسب رأيها لا توجد مثل هذه الأنفاق. وبدون أي حل يتم تنسيقه معها ستبقى مشكلة خطيرة لم يتم حلها. عمليا، نكون وكأنه لم نفعّل أي شيء حتى الآن في الحرب، لأن «حماس» ستتمو مرة أخرى

في السنوات القادمة مع الوسائل القتالية التي تمر من أنفاق سيناء تحت محور فيلادلفيا والتي ترتبط بمئات كيلومترات الأنفاق التي توجد على طول وعرض قطاع غزة.

10- مصر تهدد بتجميد اتفاق السلام مع إسرائيل إذا بدأ الجيش الإسرائيلي العملية البرية في رفح. القتال هناك يمكن أن يؤدي إلى إغلاق مسار المساعدات الرئيسية إلى القطاع، ومن هناك إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة.

11- الانجرار إلى أزمة في السلام مع مصر يمكن أن يؤدي إلى عاصفة في الدول العربية التي وقعت إسرائيل معها على اتفاقات سلام مثل الأردن واتحاد الإمارات. هكذا نكون قد خسرننا في كل الاتجاهات.

12- يضاف إلى كل ذلك وضعنا البائس في العالم، لا سيما في الدول الأوروبية والولايات المتحدة. جوزيف بوريل، وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، دعا في السابق إلى منع إرسال السلاح لإسرائيل بسبب عدد القتلى الكبير في أوساط المدنيين في الحرب في غزة. هولندا قامت بوقف إرسال قطع الغيار لطائرة «اف 35» إلى إسرائيل بأمر في المحكمة. شركات كثيرة في العالم أوقفت رحلاتها إلى إسرائيل، والعالم أخذ في خنقنا حتى قبل الدخول إلى رفح. نحن يمكن أن نصبح دولة منبوذة وأن نفقد أرصدة مهمة جدا التي بدونها لن نتمكن من النمو مجددا.

حتى لو دخلنا إلى رفح فنحن لن ننجح في القضاء على «حماس» بشكل مطلق، ولكن يمكن أن نجد أنفسنا في وضع أمني أصعب بأضعاف من الوضع الذي نوجد فيه الآن قبل دخول رفح، وسنفقد المخطوفين إلى الأبد. إذا قرر المستوى السياسي والأمني الدخول إلى رفح فإن ذلك سيضر جدا بمناعة إسرائيل السياسية والأمنية والقومية، وسيضر بعلاقاتنا مع كل العالم. دولة إسرائيل ستصبح كرة ثلج ستندرج نحو الهاوية في مجال الاقتصاد والأمن والمجتمع والعلاقات الدولية. بعد فترة لن تكون هناك أي طريق للعودة.

الحل الذي يجب علينا دفعه قدما هو اتفاق لإعادة المخطوفين، ما سيمكن من الخروج بكرامة من الوضع الذي وجدنا أنفسنا فيه، وأن نعيد المخطوفين على قيد الحياة إلى بيوتهم. يجب عدم تمكين «حماس» من التقوي مرة أخرى، ويجب تشكيل إدارة مدنية دولية ترافقها قوات شرطة، تستبدل سلطة «حماس».

إذا وصلوا في المستوى السياسي والأمني الطريقة غير العقلانية فإنه خلال بضعة أشهر سيتعين عليهم أن يشرحوا للشعب في إسرائيل لماذا لم تتحقق أهداف الحرب، القضاء على «حماس» وإعادة المخطوفين على قيد الحياة، هذا رغم الثمن الباهظ الذي قمنا بدفعه، مئات الجنود القتلى منذ اقتحام قطاع غزة.

* * *

نتيهاهو: الحرب لن تتوقف دون "انتصار مطلق" وإعادة "الأمن" بالشمال

ترجمة: موقع عرب 48

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال لقاء مع قوات إسرائيلية في جبل الشيخ في هضبة الجولان المحتلة، أمس الخميس، إن الحرب على غزة لن تتوقف من دون تحقيق إسرائيل "انتصارا مطلقا"، وأن إسرائيل ستحقق الأمن عند الحدود اللبنانية. واعتبر نتنياهو "أننا عمليا نخوض معركة من غزة ورفح وحتى جبل الشيخ، وفي الوسط نحارب الإرهاب أيضا في أنحاء البلاد، مثلما حدث اليوم" في إشارة إلى عملية إطلاق النار عند حاجز بلدة الزعيم شرقي القدس المحتلة،

صباح اليوم. وأضاف أن "لدينا غاية واحدة بسيطة في الجنوب، وهي الانتصار المطلق. ونحن في الطريق نحو القضاء على حماس وتحرير مخطوفينا أيضا. ولن نتوقف حتى نحقق الانتصار المطلق"، بحسب بيان صادر عن مكتبه. وتابع نتنياهو أن "لدينا غاية بسيطة في الشمال وهي إعادة السكان. ومن أجل إعادة السكان علينا أن نعيد الشعور بالأمن، ومن أجل إعادة الشعور بالأمن علينا إعادة الأمن، وهذا سيتحقق ولن نتوقف عن ذلك."

وأردف أنه "سنحقق هذا الأمر بإحدى طريقتين: بالطريقة العسكرية، إذا اضطررنا؛ وبالطريقة السياسية، إذا أمكن. لكن في جميع الأحوال على حزب الله أن يدرك أننا سنعيد الأمن. وأمل أن يتم استيعاب هذه الرسالة هناك."

والتقى نتنياهو في جبل الشيخ مع قائد الفرقة العسكرية 210، تسيون راتسون، وقائد اللواء 188، التي انتقلت من قطاع غزة إلى جبل الشيخ، الأسبوع الماضي، واستمع منهما إلى تقارير حول عملياتهم العسكرية في هذه المنطقة الحدودية.

* * *

باحث إسرائيلي: هكذا ينظر السعوديون لإمكانية التطبيع مع تل أبيب

ترجمة: موقع عربي21

سلط باحث إسرائيلي، الضوء على مسألة التطبيع بين تل أبيب والرياض، والرأي العام في الشارع السعودي تجاه هذه المسألة، تزامنا مع الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة. وقال الباحث "إيلان زيليت" في مقال نشره معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، إن "السعودية تواجه معارضة في الرأي العام لخطوة التطبيع مع إسرائيل"، مؤكدا أن هذه المعارضة تتوسع بعد الحرب في غزة، رغم أنها لم تتجلى في احتجاج شعبي. وأوضح زيليت أن هذه المعارضة لها ثلاثة أبعاد، الأول ديني ويعتبر الاتفاق مع إسرائيل مخالفا للشريعة الإسلامية، والثاني بعد مؤيد للفلسطينيين، ويعتبر رفض التطبيع تعبيرا عن الولاء للفلسطينيين، وثالث بعد ليبرالي ويحذر من أن العلاقات مع إسرائيل ستعزز قدرة النظام السعودي على انتهاك حقوق الإنسان. وأشار إلى أن هناك جهود واضحة من العائلة المالكة السعودية لحشد الدعم الشعبي للتطبيع، ما يرفع التوقعات بشأن المقابل الذي ستقدمه إسرائيل للفلسطينيين كجزء منه.

وذكر أنه رغم تركيز الخطاب الإسرائيلي حول العلاقات مع السعودية على الشراكة الأمنية ضد إيران، إلا أن الجمهور السعودي يظهر عدم اهتمام بهذه الشراكة ويركز بدلا من ذلك على الجانب الاقتصادي للعلاقة. ولفت إلى أنه عشية هجوم السابع من أكتوبر، اقتربت تل أبيب والرياض أكثر من أي وقت مضى من اتفاق تطبيع تاريخي، منوها إلى أنه قبل الحرب بأسبوعين أعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أن احتمال مثل هذا الاتفاق يبدو "جديا للمرة الأولى".

وبحسب الباحث الإسرائيلي، فإنه لا توجد بين الرياض وتل أبيب "رواسب سابقة" تقف في طريق التطبيع، مؤكدا أنه رغم أن السعودية لم تنضم إلى اتفاقات "إبراهيم 2020" إلا أنها أعطتها مباركة غير مباشرة، من خلال عدة أمور، منها السماح للطائرات المرور فوق أراضيها في طريقها من إسرائيل إلى الخليج.

* * *

قتل 12 أسيراً في 7 أكتوبر.. الاحتلال يدرس تعيين "باراك حيرام" قائدا للفرقة 99

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، إن جيش الاحتلال يدرس تعيين المقدم باراك حيرام، قائد الفرقة 99، في منصب بالمقر الرئيسي، بدلاً من منصب قائد فرقة غزة كما تم الاتفاق عليه في شهر حزيران/ يوليو الماضي. وذكرت الصحيفة، أنه "في الأيام الأخيرة، وعلى خلفية استئناف عملية التعيين وانخفاض حدة القتال، أصبح من المعروف أنه في المناقشات المغلقة في الجيش الإسرائيلي، ظهرت إمكانية تعيين باراك حيرام في منصب الأركان بدلاً من منصب رئيس أركان الجيش، (منصب قائد فرقة غزة)".

وفي وقت سابق أدلى بتصريح لباراك حيرام لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، اعترف فيه "بإصدار أوامر بإطلاق قذيفتين من دبابة على منزل في مستوطنة بئري أدتا إلى مقتل 12 مدنيا كانوا يختبئون فيه خلال هجوم السابع من أكتوبر وأعلن الجيش بعد ذلك نيته فتح تحقيق في هذه القضية".

وبينت الصحيفة العبرية، أنه "لم يتم اتخاذ القرار النهائي رسميًا بعد بشأن هذه القضية، لكن هذا احتمال واقعي قد يحل جزءاً من الخطأ الفادح الذي ارتكبه الجيش في أعقاب احتجاج السكان، وهي خطوة ذكية من حيرام." وذكرت الصحيفة أن "حيرام، الذي نشأ في لواء جولاني، شغل سلسلة من المناصب القيادية على مر السنين، حتى إنه أصيب وفقد إحدى عينيه خلال حرب لبنان الثانية، وكان حيرام يُعتبر قائداً ميدانياً جريئاً، لكنه لم يشغل أي منصب قيادي تقريباً. مهم لاستمرار ترقيته".

وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أمس عن "تجديد مناقشات الانتشار على الرغم من استمرار القتال، في ضوء الحاجة إلى الاستقرار واليقين والوضوح من جانب القادة حيث يشعر الجيش الإسرائيلي بالقلق من فقدان قادة ذوي كفاءة عالية على المستوى الميداني، كما أنه تم إنشاء فجوات مختلفة في المواقع التي تتطلب أفراداً"، وفقاً للصحيفة.

* * *